



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

الكلية: العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

القسم: علوم إقتصادية

التخصص: تحليل إقتصادي وإ

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور التسيير المالي في المساعدة على ترشيد القرارات بالمؤسسة الصناعية

—دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ببني صاف—

تحت إشراف الأستاذ:

د.بن مسعود نصر الدين

من إعداد الطالب:

* شرقي غزوة

* زناسني فاطنة

لجنة المناقشة

جامعة عين تموشنت	رئيسا	أستاذ مساعد —	بن يحيى حسين
جامعة عين تموشنت	مشرفا	أستاذ محاضر —	بن مسعود نصر الدين
جامعة عين تموشنت	ممتحنا	أستاذ محاضر —	بن عامر عبد الكريم

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الشكر والحمد والثناء لله تعالى على ما وهبنا من النعم، فقد احيانا من عدم، وهدايا من خلاله

، وعلمنا من جماله، وعافانا واوانا وكسانا

فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

اتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير، وخالص الامتنان الى الاستاذ " بن مسعود نصر الدين "

لقبوله الاشراف على هذه المذكره، ولما افادني به من نصائح وتوجيهات، وصبره معي الى

اخر المطافه .

والشكر لكل من ساعدني من قريب او بعيد على انجاز هذا البحث

إهداء

الحمد لله الذي وفقني، و أنار دريبي بسراج الله العلم، و الذي أمانني
و أهداني بفضلها فيا رحمان و يا غفور، يا ذا الجلال و الإكرام لك
الحمد و الشكر على عونك و مساعدتك.

إلى من قال الله بعد بسم الله الرحمن الرحيم و قضى ربك ألا تعبد
إلا إياه و بالوالدين إحسانا

إلى الذي سهر على راحتني و عاش ليري سعادتي، إلى من صد
الأشواق ليمهد لي طريق العلم و المعرفة، أخص هذا الإهداء إلى والدي
أطال الله بقائه و ألبسه ثوب الصحة و العافية .

و إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها و الإشارة بفضلها إلى التي
كانت تشجعني و كانت العين التي تدرسنني و كانت أول قلب خفق لنجاحي،
إلى الشمعة التي أنارت دريبي و ضحتت بكل ما استطاعت لإسعادي
إلى نبع العجب و العنان و سدي المتين الذي كلما احتجته أجده يا من أكرمك الله
الجنة تحت أقدامك إلى أمي الغالية حفظها الله و أطال الله في عمرك.

إلى كل إخوتي عصام، عبد القادر، أنس

إلى كل عائلتي

و إلى جميع من أمانوني و ساعدوني في إخراج هذا البحث بفضلهم
و جهدهم على الآراء القيمة التي أهدوها لي.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على الهادي الامين. طيب القلوب ودواءها , وعلى من
سار على هديه الى يوم الدين اما بعد :

اهدي ثمره جهدي الى روح القلب و نبض الجنان. الى امل ما في الوجود , الى بلسم الجراح,
من صبرك وكافحت معي في هذه الحياه , الانسانه العظيمه توسدت التراب قبل ان تحقق امنيتها
برؤيتي في هذا اليوم , الى سير مناخلي و اجتهادي " امي الغاليه شهيده "

الى من سار معي منذ بدايه الطريق حتى هذه اللحظه , الى النور الذي اثار دربي. والسراج
الذي لا ينطفئ نوره ابدا , الى حبيبي الغالي " ابي بن عيسى " حفظه الله.

الى اخوتي التي تقاسمت معهم السراء والضراء , وطلو الحياه ومرها , عاهور , حميدو , حسين ,
يوسف , محمد , وزوجاتهم ,

الى اخواتي وحبيباتي رباب , ربيع , ولويزه ,

الى روح القلب , اخي الصغير مصطفى

الى من قيل فيهم ربه اخ لم تلده امك

حديتاتي الغاليه

الى كل من نساه قلبي ولم ينساه قلبي شكرا

الفهرس:

شكر وتقدير

الاهداء

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة: أ

الفصل الأول: دور التحليل المالي وعلاقته بإتخاذ القرار

تمهيد: 1

I- الإطار المفاهيمي للتسيير المالي: 2

I.1- مفهوم التسيير المالي 2

I.2.1- نظرة تاريخية و أسباب نشأة التسيير المالي: 3

I.2.1.1- نظرة تاريخية: 3

I.2.2- أسباب النشأة: 3

I.3- خصائص التسيير المالي و أنواعه: 4

I.3.1- خصائص التسيير المالي: 4

I.2.3- أنواع التسيير المالي: 4

I.4- خطوات التسيير المالي: 7

I.5- أهمية التسيير المالي: 9

I.6- أهداف التسيير المالي: 10

I.7- معايير التسيير المالي: 11

12.....	8.I إستعمالات التسيير المالي:
12.....	9.I وظائف التسيير المالي:
14.....	10.I الجهات المستفيدة من التسيير المالي:
16.....	11.I أدوات التسيير المالي
16.....	1.11.I الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية:
18.....	1- تعديل عناصر الأصول:
19.....	2. تعديل عناصر الخصوم
21.....	ج- الميزانية المالية المختصرة
21.....	1. الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها
22.....	2.11.I عناصر القوائم المالية :
22.....	12.I أنواع النسب المستخدمة في التسيير المالي:
26.....	13.I أسلوب التسيير المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:
29.....	14.I إتخاذ القرارات المالية:
29.....	1.14.I مفهوم القرار:
29.....	2.14.I مفهوم القرارات المالية:
30.....	15.I خطوات القرار:
33.....	16.I أنواع القرارات المالية:
36.....	18.I دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية:
40.....	19.I دور النسب المالية في إتخاذ القرارات وحدود استخدامها:
42.....	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية

44.....	تمهيد
---------	-------

44.....	II.دراسة حاله شركه الاسمنت بني صاف :
44.....	II.1.التعريف بشركه الاسمنت بني صاف :
44.....	II.1.1.لمحة تاريخيه عن الشركه :
45.....	أولا : طبيعة الشركه:
45.....	ثانيا : نشاط الشركه:
45.....	ثالثا: خصائص الشركه:
46.....	رابعا : اهداف ومهام شركه الاسمنت :
46.....	II.2.2.الهيكل التنظيمي لشركه الاسمنت بني صاف
48.....	II.3.دراسة و تحليل الميزانية
48.....	II.1.3.الانتقال من الميزانيه المحاسبه الميزانيه الماليه
51.....	II.2.3.الميزانيات الثابته المختصره لسنوات 2014-2015-2016
53.....	II.4.3.تحليل الميزانيه عن طريق النسب الماليه لتشخيص الوضعيه الماليه للمؤسسه
55.....	II.5.3.حساب TN , BFR , FRLE
55.....	حساب FRLE :
59.....	خلاصه الفصل
61.....	خاتمة عامة:

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان
07	الشكل رقم 01: أنواع التسيير المالي
09	الشكل رقم 02: مراحل التسيير المالي
13	الشكل رقم 03: وظائف التسيير المالي في إتخاذ قرار
16	الشكل رقم 04: الجهات المستفيدة من تحليل المالي
26	الشكل رقم 05: اليات تحقيق توازن مالي في المؤسسة
33	الشكل رقم 06: مراحل عملية لإتخاذ قرار
34	الشكل رقم 07: انواع قرارات المالية
39	الشكل رقم 08: الهيكل تقييم الإستثماري
47	الشكل رقم 09: هيكل تنظيمي للمؤسسة

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان
17	الجدول 01: ميزانية المالية
21	الجدول 02: ميزانية مالية مختصرة
23	الجدول 03: نسب السيولة
24	الجدول 04: نسب النشاط
25	الجدول 05: نسب التمويل
48	الجدول 06: جانب الأصول لسنة 2014-2015-2016
50	الجدول 07: يوضح جانب الخصوم لسنة 2014-2015-2016
51	الجدول 08: ميزانية مالية مختصرة 2014
52	الجدول 09: ميزانية مالية مختصرة 2015
53	الجدول 10: ميزانية مالية مختصرة 2016
54	الجدول 11: تحليل ميزانية عن طريق نسب مالية مؤسسة
56	الجدول 12: حساب FRLE
57	الجدول 13: حساب BFRE

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر التسيير المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم و الذي إزدادت أهميته في ظل عقد و توسع أنشطة المؤسسات الإقتصادية، و تتمثل طبيعة التحليل المالي في دراسة البيانات المالية للقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات و أسباب ظهورها، و ذلك للعمل على إيجاد نقاط ضعف و نقاط القوة للسياسة المالية التي يساعد في تسليط الضوء على بيان قوة المؤسسة الإيرادية، و يستخدم للتخطيط لأعمال المستقبل لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة و ضرورة، قيام الأقسام بإعداد و إتباع الخطط لإعطاء المعلومات حول حجم التدفقات النقدية و توقعها و إستمراريتها، فالتحليل يسمح بالتعرف على الوضع الحقيقي للمؤسسة، و يساعد على إتخاذ القرارات السلمية في المؤسسة.

إن عملية إتخاذ القرار في المؤسسة صاحبها تعقيدات في عالم تزايدت فيه المنافسة و حالة عدم التأكد، لذلك فإن القرارات المالية في مجال التشغيل أو اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي و توقعاته، خاصة و أن النجاح و التقدم يجب أن لا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، و لذلك لا بد من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، و الذي يحتاج طبعا إلى رقابة التنفيذ و تقييم الأداء و تحديد الإنخلافات و هذا يعني عدم إتخاذ أي قرار إداري إلا بعد دراسة معمقة و تحليل رقمي للقوائم المالية الخاصة، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة و استغلالها أحسن استغلال، و تحديد مواطن الضعف لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن الاستناد بالتسيير المالي في ترشيد القرارات بالمؤسسة الإقتصادية؟
- و من هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات التالية:
- ما هو التسيير المالي؟
- ما هي عملية اتخاذ القرار؟
- ما هي أنواع القرارات؟
- ما علاقة التسيير المالي بعملية إتخاذ القرار؟
- كيف يساهم التسيير المالي في ترشيد القرارات بالمؤسسة الإقتصادية؟

فرضيات البحث:

- 1- يساهم المسير المالي في إتخاذ القرارات.
- 2- تتمثل أدوات التحليل المالي الركيزة الأساسية لدعم قرارات المؤسسة.
- 3- تستخدم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية المؤشرات المالية لإتخاذ القرارات.

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث الذي يأتي عنوان " إستعمال المنطق المبهم في التسيير المالي للمساعدة على ترشيد القرار في المؤسسات الصناعية" دراسة حالة مصنع الإسمنت لبني صاف، لمعرفة دور أساليب التحليل المالي في إتخاذ القرار داخل المؤسسة، و من تم إقتراح الإجراءات التحليلية التي تراها مناسبة، لحل المشكل التي تواجهه المؤسسة بطريقة عقلانية و سلمية.

أهمية البحث: تكتسي البحث أهمية كبيرة و التي تتجلى في النقاط التالية:

1. التسيير المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيته و مازالت تلاقي إهتمام كبير في ميدان تسيير الإدارة المالية في المؤسسة.
2. أهمية التسيير المالي و التي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.
3. التحليل المالي كأداة مهمة في إتخاذ القرارات.
4. إتخاذ قرارات مالية جيدة.

أهداف البحث:

- 1- الإحتكاك المباشر بالميدان العلمي للمؤسسة.
- 2- التعرف على كفاءة التسيير المالي و مدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- 3- محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في إتخاذ القرارات من طرف المؤسسة للمحافظة على توازنها المالي.
- 4- الكشف عن العيوب و النقائص الموجودة في القرارات المتخذة.

أسباب البحث:

يعود سبب إختيارنا لهذا البحث إلى الأهمية التي يكتسبها من معلومات و معطيات سمحت باختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- 1- التعرف و الإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- 2- كيفية إتخاذ القرارات المالية.

3- معرفة كيفية التسيير المالي في دراسة و إظهار وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات المالية.

منهج الدراسي: تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث في الجانب النظري تم الإعتماد على الأسلوب لدراسة التحليل المالي و علاقته بعملية إتخاذ القرار.

أما الجانب التطبيقي قمنا بالإعتماد على الأسلوب التحليلي من خلال التعميق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة اسمنت بني صاف للفترة (2014-2015-2016)

هيكل الدراسة: قمنا بتقسيم إلى فصلين ففي الفصل الأول تطرقنا إلى علاقة التحليل المالي بعملية إتخاذ القرار، و وسائل، و أدوات التحليل المالي.

أما الفصل الثاني أجرينا دراسة تطبيقية لدى مصنع الإسمنت.

يكتسي البحث أهمية كبيرة و التي تتجلا في النقاط التالية:

1- التسيير المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت و ما زالت تلاقي إهتمام كبير في ميدا تسيير الإدارة المالية في المؤسسة.

2- أهمية التسيير المالي و التي تكمن في القدرة على تلخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.

3- التسيير المالي كأداة مهمة في إتخاذ القرارات.

4- إتخاذ قرارات مالية جيدة .

حدود الدراسة: تكمن حدود البحث فيما يلي:

الإطار الزمني: يمكن حصر الحدود الزمنية للدراسة (2014-2016)

الإطار المكاني: ستم دراسة الحالة على مستوى مؤسسة الإسمنت بني صاف.

5- صعوبات الدراسة:

6- تتمثل في ما يلي:

7- - عدم توفر الكتب الجديدة عن التسيير المالي وفق النظام المحاسبي المالي.

8- - عدم تقديم المعلومات اللازمة لهذا البحث من قبل موظفي المؤسسة محل الدراسة.

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر مصلحة، و لا تقتصر أهمية التسيير المالي على إدارة الشركة وحدها، بل بإحدى ذلك إلى مساهمتها و دائنها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة و مدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إستعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة.

و نظراً لأهمية التسيير المالي في المؤسسة و دوره في ترشيد عملية إتخاذ القرار. سنتناول في هذا الفصل عموميات حول التسيير المالي و دوره في إتخاذ القرار، و الوسائل و الأدوات المستعملة في التحليل.

الدراسات السابقة:

1-دراسة محمد حافظ عيشوش 2017، دور التشخيص المالي و الإقتصادي في إتخاذ القرارات الإستثمارية،
دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الأدوية صيدال.

صاغ الباحث في إشكالية بحثه على الشكل التالي: كيف ساهم التشخيص المالي و الإقتصادي في إتخاذ القرارات الإستثمارية؟ تطرق الباحث في جانبه النظري من الدراسة لأهم الأدوات المساعدة في إتخاذ القرارات الإستثمارية إنطلاقاً من القوائم المالية التي إعتبرها المادة الخام في معرفة الوضعية المالية تم التطرق إلى التشخيص الإقتصادي من خلال المعرفة الجيدة لمحيط المؤسسة أما في الجانب التطبيقي من الدراسة قام الباحث بتحليل و تشخيص الوضعية المالية و الإقتصادية لمجمع صيدال للفترة (2012-2015). و خلصت الدراسة أهم النتائج نذكر منها:
* أن التشخيص المالي يوفر معلومات للوضعية المالية للمؤسسة معتمداً على مخرجات النظام المحاسبي التي تشكل القاعدة الأساسية لمدخلات التحليل المالي.

* استعمال نسب السيولة يمكن من معرفة مقدرة المؤسسة في مواجهة إلتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

* إن دراسة النسب المالية تخلق نظاماً للمعلومات يساعد على التعرف على نواحي القوة و الضعف في المؤسسة الإقتصادية محل الدراسة.

* إستعمال نسب السيولة يمكن من معرفة مقدرة المؤسسة في مواجهة إلتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

2-اليمين سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة و ترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم إقتصادية و علوم التجارة و التسيير، جامعة محمد لخضر، باتنة 2009، دراسة حالة مؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة قياس و مراقبة سطيف تمتلق إشكالية الدراسة في هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تعافي منها؟ تطرقت الباحثة في الجانب النظري إلى الإعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات و المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما يتم الإعتماد في الجانب التطبيقي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها مايلي:

● يعتبر التحليل المالي المتحرك من بين الأساليب المستعملة في تقييم السياسة المالية التي إتبعتها المؤسسة.

- جدول التمويل يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق تمويل المؤسسة و مجالات إستعمال الأموال الأموال فيها.
 - يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمرًا ضروريًا، و الذي يمكن من خلال مراقبة نشاط المؤسسة و إتخاذ القرارات التصحيحية لتحقيق الأهداف المحددة .
 - إلمام المستثمرين بالتحليل المالي للإستثمار في الأوراق المالية ضعيف إلى درجة كبيرة، مما يؤثر على نسبة الأرباح المتحصلة و الإعتماد على مبدأ الصدفة و عدم وجود قاعدة تنبؤية للوضع المالي.
 - استخدام أدوات التحليل المالي قبل إتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم ما بنسبة بسيطة.
 - أهم المشكلات التي تواجه إستخدام وسائل التحليل المالي عند الإستثمار في الأوراق المالية عدم توفر قوائم دورية لفترات أقل من سنة.
 - يستخدم المستثمرين كل أنواع النسب المالية التي تساعدهم على التحليل المالي مما يساعدهم في إتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق الأوراق المالية بصورة جيدة.
- 3-تودرت آكلي التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (ScF2007)، شهادة ماجستير قسم علوم التسيير، فرع مالية و نفوذ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2009 جامعة الجزائر. و قد هدفت هذه بالدراسة إلى الوقوف على الأهمية التي تكتسيها النظرة الديناميكية الشاملة و التحليل المالي في مؤسسة جزائرية و كيف يمكنها أن تساعد على جعل التحليل المالي أداة لمراقبة التسيير
- من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:
- أصبحت الوظيفة المالية تمثل مصدر المعلومة المالية التي تعتمد عليها كل الوظائف الأخرى بمناسبة إتخاذ القرارات.
 - مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد (ScF) يجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية تتميز بإعطاءها الأسبقية الحقيقية الإقتصادية على المظهر القانوني.
 - يسمح المحلل المالي بتحضير الأعمال بأكثر دقة.
- 5- (بن يوسف مريم 2014): التحليل المالي و دوره في إتخاذ القرارات المالية - دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية.
- تمثلت إشكالية الدراسة في ما هو دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية؟ تطرقت الباحثة في الجانب النظري إلى الوظيفة المالية في المؤسسة و إتخاذ المالية و المعلومات التي تحتويها لإستخدامها كقاعدة للتحليل المالي، أما

الجانب التطبيقي فهو عبارة عن دراسة تطبيقية للتحليل المالي للقوائم المالية في مؤسسة " أي أن سي رويال " حيث إستعملت الباحثة الطرق و النماذج المعاصرة لتحليل القوائم المالية كطريقة "كونان وهولدر" (conan et holde) و نموذج ألتمان (Aliman) و طريقة كيدا (KIDA) لتشخيص وضعية المؤسسة لدورتين 2010 و 2011.

ثالثا: نتائج الدراسة:

- الأصول الثابتة للمؤسسة في انخفاض و عدم تجديد المعدات و هذه الحالة لن تجلب منافع اقتصادية للمؤسسة.
- للمؤسسة تسيير سيء لا تحقق التوازن المالي المطلوب يعكسه انخفاض في مخزوناتها؟
- وضعية المؤسسة المالية ضعيفة و هشنة و هي لا تحترم مبدأ التوازن.
- للإستثمار البشري دور كبير في توليد القيمة المضاعفة في المؤسسة.

6-أحمد شعشوع: دور التحليل المالي في إتخاذ قرارات الإستثمار دراسة حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف (2000-2019).

- إنطلق الباحث من إشكالية هل للتحليل المالي دور في إتخاذ قرارات الإستثمار في مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف خلال فترة (2000-2018). و للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية إعتد الباحث على المنهج التحليلي الذي يستند إلى تحليل البيانات المالية و ذلك من خلال تطبيق التحليل الأفقي و التحليل الرأسي و النسب المالية. و كان الهدف العام من هذا التحليل هو معرفة الوضعية المالية لمؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف.

و توصلت إلى هذه النتائج

- التحليل المالي أداة فعالة لكشف و تشخيص وضعية المؤسسات كماله دوره مهم في ترشيد قراراتها.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي في إتخاذ القرارات الإستثماري للمؤسسة.
- تمتلك المؤسسة مركز مالي جيد، مما يجعلها قادرة على خلق فرص الإستثمارية في المستقبل. و على المستثمرين الإهتمام بأدوات التشخيص المالي للمؤسسة في الإسترشاد بقراراتهم الإستثمارية.
- المؤسسة ليست في وضع متوازن في هيكلها المالي بين الإعتماد على الغير و الإعتماد على أموالها الخاصة، مما يستوجب إعادة النظر في هيكلها المالي.
- النسب المالية من بين المؤشرات الهامة و الضرورية لتقييم الأداء المالي.

من أهم النتائج:

8-دراسة بحري علي (2019): التحليل المالي كوسيلة مساعدة في إتخاذ القرارات في المؤسسات، دراسة عينة

من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف مسيلة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إستخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الإقتصادية بإعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر إستخدامه في الإدارة المالية لتقييم الوضعية المالية المؤسسة من جميع جوانبها، من خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية و الحديثة - يمكن إتخاذ القرارات عبر مراحل التخطيط و التنظيم و إتخاذ قرارات الإستثمار و توزيعاً لأرباح.

- تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض إجراء الدراسة الميدانية، حيث تم تطوير إدارة الإستبيان و توزيعها على عتبة متكونة من 35 مؤسسة إقتصادية بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريبريج . SPSS.
- توصلت الدراسة التطبيقية إلى تبيان صلة الفرضيات المقترحة إذ أن التحليل المالي يسهم بشكل فعال في إتخاذ قرار المؤسسة الإقتصادية و توجيه منفعدي القرار صواب القرار المناسبة.

7- "لينا عبد الله محمد أحمد بوسن"، دور التحليل المالي في إتخاذ قرارات الإستثمار في أسواق الأوراق المالية دراسة حالة المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية، شهادة ماجستير، العلوم في المحاسبة و التمويل، 2017.
- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات الإستثمارية للمستثمرين الأوراق المالية، و تمثلت متكلة الدراسة في " معرفة مدى درجة الإعتماد على التحليل المالي في إتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية". إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي و منهج دراسة الحالة لتنظيم البيانات و تحليلها بغرض الوصول إلى نتائج ساهم في معرفة دور التحليل المالي في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية، و ذلك من خلال الإستبانة التي تم توزيعها على المستثمرين و تحليل بياناتها.
من أهم النتائج التي توصلت إليها:

- إلمام المستثمرين بالتحليل المالي للإستثمار في الأوراق المالية ضعيف إلى درجة كبيرة، مما يؤثر على نسبة

الأرباح المتحصلة و الإعتماد على مبدأ الصدفة و عدم وجود قاعدة تنبؤية للوضع المالي.

أهم مشكلات التي تواجه إستخدام وسائل التحليل المالي عند الإستثمار في الأوراق المالية عدم توفر قوائم دورية لفترة أقل من سنة.

يستخدم المستثمرون كل أنواع النسب المالية التي تساعدهم على التحليل المالي مما يساعدهم في اتخاذ القرار الإستثمارية و في سوق الأوراق المالية بصورة جيدة.

- استخدام أدوات التحليل المالي قبل إتخاذ القرار لشراء أو بيع اسهم شركة ما بنسبة بسيطة.
- 8-** محمد عزة اللحام، أيمن هشام عزربل دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الإقتصادية دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 2016، 49.
- تمثلت إشكالية الدراسة في "ما هو دور التحليل المالي في تحديد المسار الإقتصادي في الشركات التجارية في محافظة نابلس تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في تحديد المسار المؤسسة الإقتصادية في محافظة نابلس، و قد تم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، لتحليل بيانات المؤسسة الإقتصادية في الإستبانة. و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:
- التحليل المالي ضروري جدا و مهم و يحصل على التأييد.
- ينتج عن عدم إستخدام التحليل المالي مجموعة من مشاكل مثل: صعوبة إتخاذ القرارات، صعوبة المقارنة بين القوائم المالية.
- يساهم التحليل المالي في تنفيذ الخطط طويلة، و قصيرة المدى بدقة و ثقة عالية.
- 9-** عمار أكرم عمر طويل، مدى إعتتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، 2008 مذكرة لنيل شهادة ماجستير.
- و تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إعتتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، و من أجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على (65) موظف يعملون في البنوك المحددة مسبقا، و قد تم إستخدام أسلوب المسح الشامل، و قد إعتمدت الدراسة على إستبانة تصميمها خصيصا، الخدمة هدف الدراسة ، شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة مدى الإعتتماد على التحليل المالي، و كذلك معرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي، ثم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي و يتم تحليل البيانات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss).
- من أهم النتائج:**
- تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة و ينصب إستخدام المصارف للتحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف.
- تعتمد المصارف بدرجة اقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي.
- عدم تركيز المصارف في إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر.
- عدم إستخدام المصارف التجارية الوطنية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

" singhand and schmidjra « 2013 » -10

Analyse of financial Ratio commonly used by U.S.A « lodging Financial Exeauties »

النسب المالية من قبل المديرين التنفيذيين لإتخاذ القرارات في فنادق الولايات المتحدة الأمريكية. هذفت الدراسة إلى التعريف بأهم النسب المالية من قبل المديرين التنفيذيين لإتخاذ القرارات في فنادق الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك بإستخدام (32) نسبة مالية شائعة الإستخدام، و لغرض تحقيق أهداف الدراسة ثم توزيع إستبانة تتألف من 3 أجزاء، كذلك التعرف على مدى تأثير كل نسبة منها على مقدرة الشركة في الحصول على التمويل، و بالتالي العمل على الإهتمام بهذه العوامل مستقبلا حتى تتمكن من كسب ثقة المؤسسات التمويل المختلفة، و علاوة على ذلك فإن التعرف على تلك العوامل من شأنه تحديد الطاقة الإستيعابية للديون و معرفة مدى القدرة على إقتراض الأموال، من الجهات التمويلية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج :

* يمكن الإعتماد على التحليل المالي لبناء نماذج للتنبؤ بالمستقبل الشركة المالي.

* نسب الربحية و التشغيل كانت من أهم النسبة المالية المستخدمة من قبل المديرين التنفيذيين لإتخاذ القرارات.

HABI MANA Theogene ;Tom Mulegi,Niyompono Hosee,2017 ;The /11
Contribution of financial Ratios Analysis on Effective Decidion making in
Commercial Banks :

- كان الهدف العام من الدراسة هو مساهمة تحليل النسب، المالية في إتخاذ القرارات الفعالة في البنوك. التجارية، و كانت الأهداف المحددة تحليل مساهمة نسبة السيولة في صنع القرار الفعال، تحديد تأثير نسبة الكفاءة على إتخاذ القرار الفعال في البنوك التجارية، تقييم دور تحليل نسب الربحية في إتخاذ القرار و كانت عينة الدراسة تتألف من 139 موظف من بنك الكويت، إستخدم الباحث تحليل الإنحدار لإنشاء علاقة بين متغيرات الدراسة بإستخدام برنامج (spss).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتسيير المالي وعلاقته باتخاذ القرار

تمهيد:

يعتبر التسيير المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر مصلحة، و لا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها، بل ياحدى ذلك إلى مساهمتها و دائنها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة و مدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إستعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة. و نظرا لأهمية التسيير المالي في المؤسسة و دوره في ترشيد عملية إتخاذ القرار. سنتناول في هذا الفصل عموميات حول التحليل المالي و دوره في إتخاذ القرار، و الوسائل و الأدوات المستعملة في التحليل.

I - الإطار المفاهيمي للتسيير المالي:

I.1 - مفهوم التسيير المالي

هناك عدة تعريفات للتسيير المالي أهمها:

- التسيير المالي عملية يتم من خلالها اكتشاف أو انشقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المؤسسة تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى لكي يتم استخدام هـ\ه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرار المناسب¹.
- التسيير المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة و ذلك للحصول على معلومات تستعمل في إتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف أيضا انه مرحلة دراسة التشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل وعلى أساسها يتم إقتراح إجراءات لتحسين الوضعية².
- يعرف التحليل المالي انه علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها، فالعلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة المنشأة، والعلاقة، بين أموال الملكية والإلتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج لاكتشاف نقاط الضعف و القوة في الخطط والسياسات المالية³.
- التسيير المالي أسلوب للتعامل مع البيانات المالية للتحليل العناصر المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية للتحليل العناصر المالية و الاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع و تحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة للإسترشاد بها عند إتخاذ القرارات ويمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط ومراقبتها وتقسيمها وتحديد المشاكل وتحفيز الإدارة على معالجتها⁴

1 وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي عمان 2004 ص21-22

2مفلح عقل، مقدمة في إدارة المالية وتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000 ص79.

3فكير سامية: أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، في تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2009 ص39.

4بن يوسف مريم التحليل المالي و دوره في إتخاذ القرارات المالية، دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية، مذكرة لنيل ماجستير جامعة بليدة 2015، ص 86.

I.2 ملحة تاريخية و أسباب نشأة التسيير المالي:

I.2.1 ملحة تاريخية:

إن ظهور فكرة التسيير المالي يعود إلى نهاية القرن 19م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشفها المحاسبية، إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من فترة 1929-1933 كان لها اثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم المبيعات و تحسين نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية).و أدى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية⁵.

I.2.2 أسباب النشأة:

الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخمة لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير و بذلك تطور حجم المشروع الإقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لإستثمارها على نطاق واسع و لقد إضطر هؤلاء المساهمين نظرا إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة

المؤسسة إلى مجلس الإدارة مستقل و أصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتهما. و بالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج لتحديد المجالات و قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي و نتيجة أعمالها.

التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: لما كان نجاح و استمرار وجود شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقط تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي لكي يتضمن حماية المستثمرين نصت هذه التشريعات أيضا

5 بن مالك عمار، دور المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت سعودية 2006-2010. مذكرة لنيل شهادة ماجستير 2010-2011 ص 7.

لتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها مما يساعد ذلك إلى تحليل القوائم المالية.

الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمحاضرة و لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون و المتوقعون إلى المستثمرون نجد أن الأسواق المالية فقد إهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها و على ضوء نتائج التحليل يترك الطلب و العرض للأوراق المالية في السوق.

الإئتمان: إن إنتشار أسلوب التمويل قصير الأجل لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصاريف التجارية إلى ضرورة التقييم سلامة المركز المالي و التعدي للمؤسسات لهذا النوع من الإئتمان.⁶ (حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2004، ص 22-23).

3.I خصائص التسيير المالي و أنواعه:

1.3.I خصائص التسيير المالي:

تتمثل خصائص التسيير المالي في:

- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ القرارات.
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية و ليس فقط النشاط المالي.
- هو نشاط مستمر في المؤسسة.
- يميز بين كل من البيانات و المعلومات المساعدة في عملية إتخاذ القرارات
- لا يقتصر على البيانات المالية المحدودة بل يمتد إلى ميزانية و قوائم الدخل.⁷

2.3.I أنواع التسيير المالي:

يمكن النظر إلى أن التسيير المالي بإعتباره أنواعًا متعددة، يكمل بعضها الآخر، و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم إستنادًا إلى أسس مختلفة و من أهم هذه الأسس مايلي:

⁶ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2004، ص 22-23.

⁷ زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، وائل للنشر، ط 4 عمان، 1998، ص (11)

أولاً: الجهة القائمة بالتسيير:

أ- التسيير الداخلي: إذا تم التسيير المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل مشروع نفسه وعلى بيانات المشروع و لغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التسيير داخلياً و غالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب- التسيير الخارجي: يقصد به التحليل إلى خدمة هذه الجهات و لتحقيق أهدافها، و من أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم الإئتماني للمشروع و قدرته على الوفاء بالتزاماته، و البنوك المركزية و الغرف الصناعية... إلخ.⁸

ب- من حيث الفترة التي يعطيها التسيير:

- التسيير المالي قصير الأجل: و يتناول بشكل أساسي تحليل السيولة المتوافرة في الأجل القصير و حجم رأس مال العامل و المركز النقدي للمنشآت و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

- التسيير المالي طويل الأجل: يتناول التحليل المالي طويل الأجل هيكل المصادر و الإستخدامات طويلة الأجل، و قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتسديد أقساط الديون المستحقة مع فوائدها في المواعيد المحددة، و مدى إنتظام توزيع الأرباح و تأثير ذلك على أسعار أسهمها في الأسواق المالية.⁹

- التسيير المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول التابعة و الربحية في الآجال الطويل إضافة إلى تغطية الإلتزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند إستحقاقها، و مدى إنتظام المؤسسة في توزيع الأرباح، و حجم هذه التوزيعات و تأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في هيكل التمويل و الاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصير الأجل و مجالات استخدامها) و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية و خارجية) و مجالات إستخدامها.¹⁰

ج- من حيث النقد الزمني:

إن التسيير المالي بعداً زمنياً يمثل الماضي و الحاضر و بناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث:

• التسيير الرأسي (الثابت أو الساكن) يعني التسيير الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة و ذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي

⁸ وليد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص28

⁹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص39

¹⁰ خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة و التحليل المالي، دار النشر 2011 ص 119-120.

إليها، و بكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية. و يمكن إستخدام هذا التحليل لتحليل قائمة الدخل من حيث تنسب كل عنصر قائمة الدخل إلى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات. و يتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً ولا يكون هذا التحليل مفيد إلا إذا تمت مقارنة مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرات جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.

التسيير الأفقي (المتغير): وفقاً لهذا التحليل فإنه يتم تتبع سلوك بند مفيد من بنود القوائم المالية عبر الزمن لمعرفة مدى الإستقرار أو التراجع في هذا العنصر، و من جهة أخرى يوضع مدى النمو الحاصل في فقرات الميزانية والدخل لفترات زمنية قد تكون لسنوات سابقة أو لسنة الأساس، وهي ما يعرف بالتحليل استناداً إلى رقم قياسي، أو يتم هذا سواً بالمقارنة بين قائمتين أو عدة قوائم مالية.¹¹

بالنسب المالية:

تسيير النسب المالية من خلال إيجاد العلاقة بين متغيرين، خواص مشتركة للحكم وضع أو نشاط معينة من أنشطة المنشأة. و قد إكتسب أسلوب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت هذه النسب من المؤشرات المالية الهامة التي يتم إستخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال النسب بحالات الفتيال المالي للمنشآت.

نجد أن أكثر من أداة لتحليل المالي لكن أفضلها التحليل المالي بالنسب المالية، لأنه التحليل القادر على عمليات التنبؤ لأنه يقوم على دراسة مجموعة من التغيرات ذات الخواص المشتركة.¹²

د- حسب الهدف من التسيير:

- التسيير لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير
- التسيير لتقويم المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- التسيير لتقويم ربحية المؤسسة.
- التسيير لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.

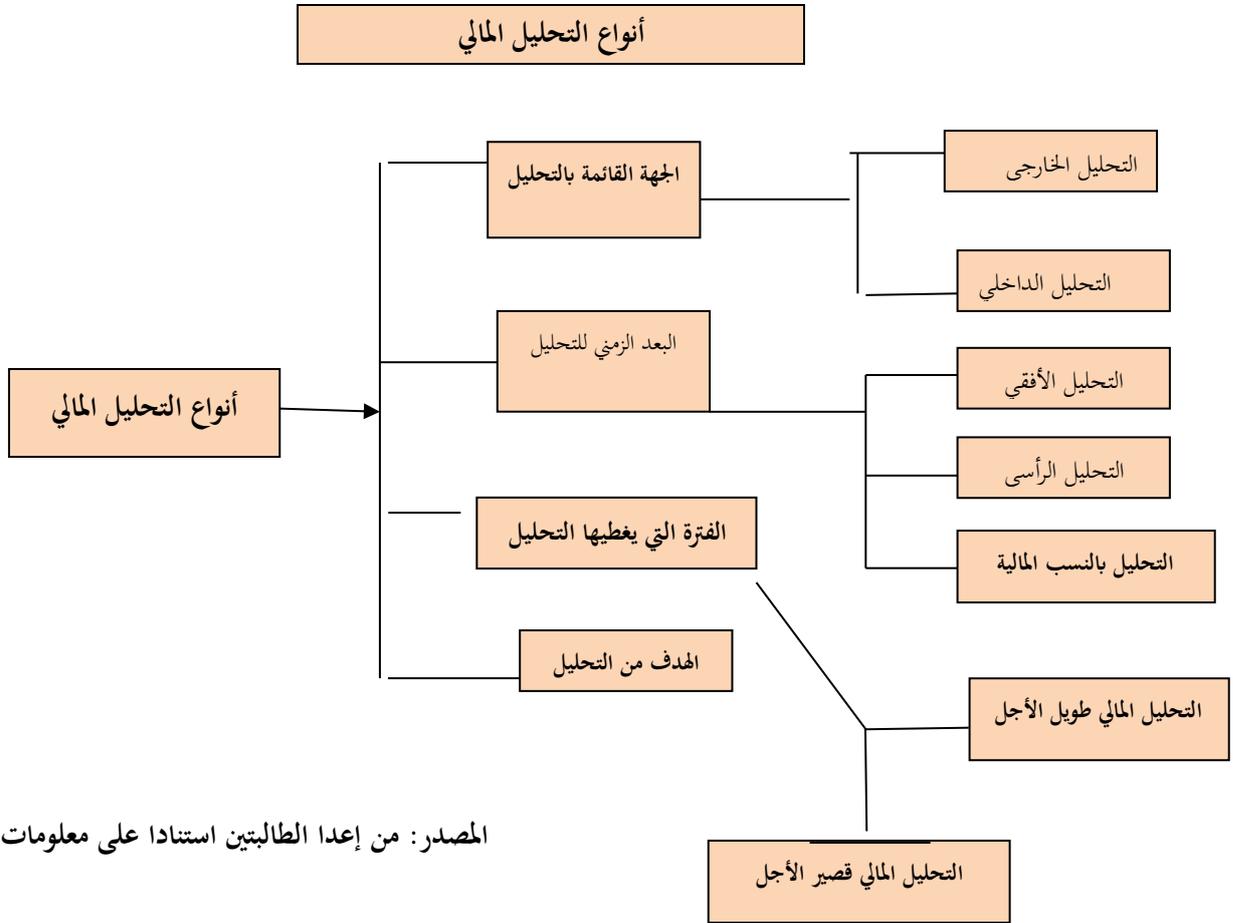
¹¹ عبد الحليم كراجه وآخرون الإدارة وتحليل المال، الطبعة الثانية، دار صنعاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2006، ص173.

¹² حليلة خليل الجرحاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية لتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص

محاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة 2008 ص 32

- التسيير لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخدامات.¹³

الشكل 01: انواع التسيير المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معلومات سابقة

I.4 خطوات التسيير المالي:

يعتمد المسير المالي في تنفيذ عملية التسيير جملة خطوات متتابعة تشكل في محملها المنهج العلمي للتسيير، و هي تبدأ بتحديد غرض التسيير و جمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التسيير، ثم إختيار أدوات التسيير المناسبة التي بواسطتها يستطيع المسير الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل و يمثل خطوات التسيير المالي فيما يلي:

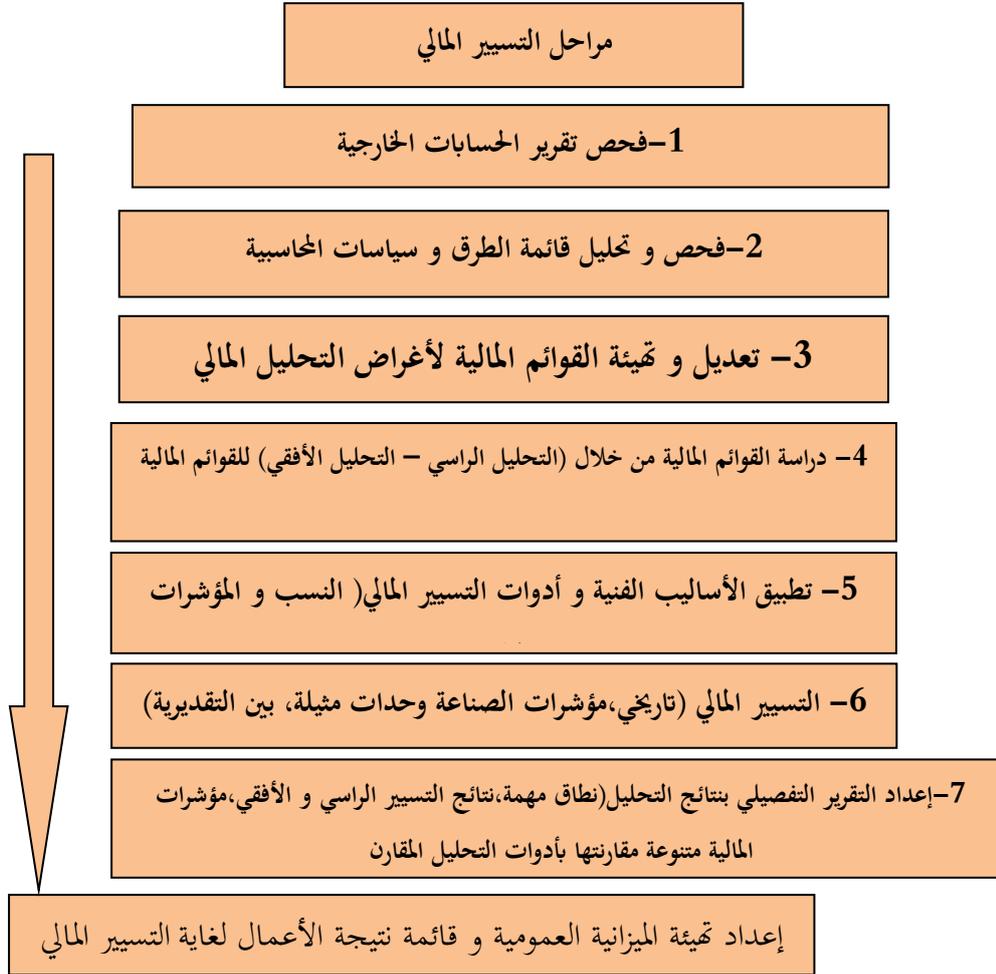
1-تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري أن يحدد المسير المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

¹³ علي خلف الله، التحليل المالي للرقابة الأداء و كشف الإنحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي الأردن ط، 2015، ص 58.

- 2- تحديد الفترة الزمنية للتسيير المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتسيير المالي، و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
- 3- إختيار أسلوب التسيير المناسب: تتعدى أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، و منها إستخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الإقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.
- 4- إعادة تبويب القوائم المالية لثلاثم أسلوب التسيير المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التسيير المالي التي تسهل عملية التسيير و كل هذا يعتمد على خبرة المسير المالي و ذرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التسيير المالي.
- 5- التوصل إلى الإستنتاجات: تتم عملية الإستنتاج من قبل المسير المالي، في إبداء رأي فني محايد يعتمد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الإلتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
- 6- صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التسييرية مع ذكر الإقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.¹⁴

¹⁴ أحمد توفيق جميل، مرجع سبق ذكره، ص 25

الشكل 02::مراحل التسيير المالي



المصدر: أحمد محمد العداسي، للتحليل المالي من قوائم المالية وفقا لمعايير الدولية المحاسبية، الطبعة الأولى 2011، دار الإعصار، الأردن، ص 105

5.I أهمية التسيير المالي:

إن التسيير المالي ذو أهمية ذو أهمية بإعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل ، لتحليل المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع، و يساعد التسيير المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع و تتمثل أهمية التسيير المالي فيما يلي :

1/ يتناول التسيير المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، و بغض النظر على طبيعة عملها يأخذ متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2/ يساعد التسيير المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، و لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما ساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، بالإضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

3/ يساعد التسيير المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية ، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال و بالتالي إتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.¹⁵

I.6 أهداف التسيير المالي:

يهدف التسيير المالي بشكل عام إلى أداء المؤسسة من زوايا متعددة، و بكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، و ذلك بقصد تحديد مواطن القوة و الضعف، و من ثم الإستفادة من المعلومات التي يوفرها التسيير المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة.¹⁶

و يمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
 - معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الإقتراض.
 - تقييم السبابات المالية و التشغيلية المتبعة.
 - الحكم على كفاءة الإدارة.
 - الاستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم.¹⁷
- و هناك بعض الأهداف التي إكتسبها التحليل المالي في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر بعضها:
- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
 - معرفة قطاعها التي تنتمي إليه.
 - مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
 - المساعدة في إتخاذ القرارات لتغير الوضعية المالية و الإستقلالية للمؤسسة.
 - توجيه أصحاب الأموال و الراغبين في الاستثمار في المجالات الإستثمارية المختلفة و العائد المتوقع لكل مجال.

¹⁵ علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء، دراسة تحليلية لبيانات المالية، شركة الخزف السعودية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمام، 2006، ص 24.

¹⁶ جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980 ص 79

¹⁷ عبد الحكيم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، 2000، ص 143

- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة و درجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها و نسبة الأرباح المحققة لها.¹⁸

7.I معايير التسيير المالي:

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي و من بين هذه المعايير مايلي:

- **المعايير المطلقة:** و هي المعايير التي تأخذ على صفة ثابتة أو مقدار ثاني تم إختياره بناء على تجارب دراسات ميدانية و قد تم الإتفاق على هذه المعايير بين شركات كثيرة و كتاب كثيرون لدراسة حالة معينة، مع المعيار ذات العلاقة.¹⁹
- **المعايير التاريخية:** عبارة عن النسب و الأرقام التي تمثل الإتجاهات التي إتخذها أداء المؤسسة مينة في الماضي، و التي يتم إعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، و التوقع المستقبلي بشأن أدائها.²⁰
- **المعايير الصناعية:** و هي المعايير التي تصدرها الإتحادات المهنية و الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لإغراض القياس و التقييم لفرع أو أثر من فروع الصناعة و النشاط، و هي لذلك أكثر قربا من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بعين الإعتبار متطلبات النشاط في ذلك الزمن، الصناعة أو القطاع المهني، و لكنها تتقيد أيضا في أنها تعطي معايير موحدة لكافة المنشآت و لا تأخذ بالإعتبار الخصائص الخاصة بالمنشأة بشكل إنفرادي.²¹
- **المعايير المخططة:** يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، و الذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، و معيار يصمم بناء على الخبرات الفنية و الخبرات السابقة للإدارة و التي تمثل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لانشطةها في المجالات الإستثمارية و التمويلية و التشغيلية. و على الرغم من أهمية هذا المعيار إلا انه لا يعد المعيار الأمثل الأداء العام في المؤسسات المماثلة.²²

¹⁸ الزغبى هيثم محمد، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن ص 167.

¹⁹ عمار أكرم عمر طويل مدى إعتماذ المصاريف التجارية على التحليل المالي للتبؤ بالتعثر و دراسة ميدانية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، لنيل مذكرة الماجستير في المحاسبة و التمويل كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، سبتمبر 2008 ص 2.

²⁰ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور-مرجع سبق ذكره ص 84-85.

²¹ عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي: التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة: الطبعة العربية، دار البازوري العملية للنشر و

التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 41.

²² منير شاكر، مرجع سبق ذكره ص 84-85.

8.I إستعمالات التسيير المالي:

يمكن إستعمال التحليل المالي لأغراض متعددة أهمها:

- **التسيير الإنتمائي:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدية) و بالتالي الذي يقوم لهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتقييمه و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستناداً على نتيجة هذا التقييم.
- **التسيير الاندماج و الثراء:** ينتج هذا التحليل من تكوين وحدة إقتصادية واحدة نتيجة لإنضمام وحدتين إقتصاديتين أو أكثر معاً و زوال الشخصية لكل منهما أو لأحدهما و يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين سرعتين فتتم عملية التقييم للقيمة.
- **التسيير الإستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي و تكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و شركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثمارهم و حماية عوائدها.
- **تحليل تقييم الأداء:** هذا التسيير به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة المستثمرين و المقرضين و تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و ما يتعلق بكافة مجالاتها.
- **التخطيط:** تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة و ذلك سبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات.²³

9.I وظائف التسيير المالي:

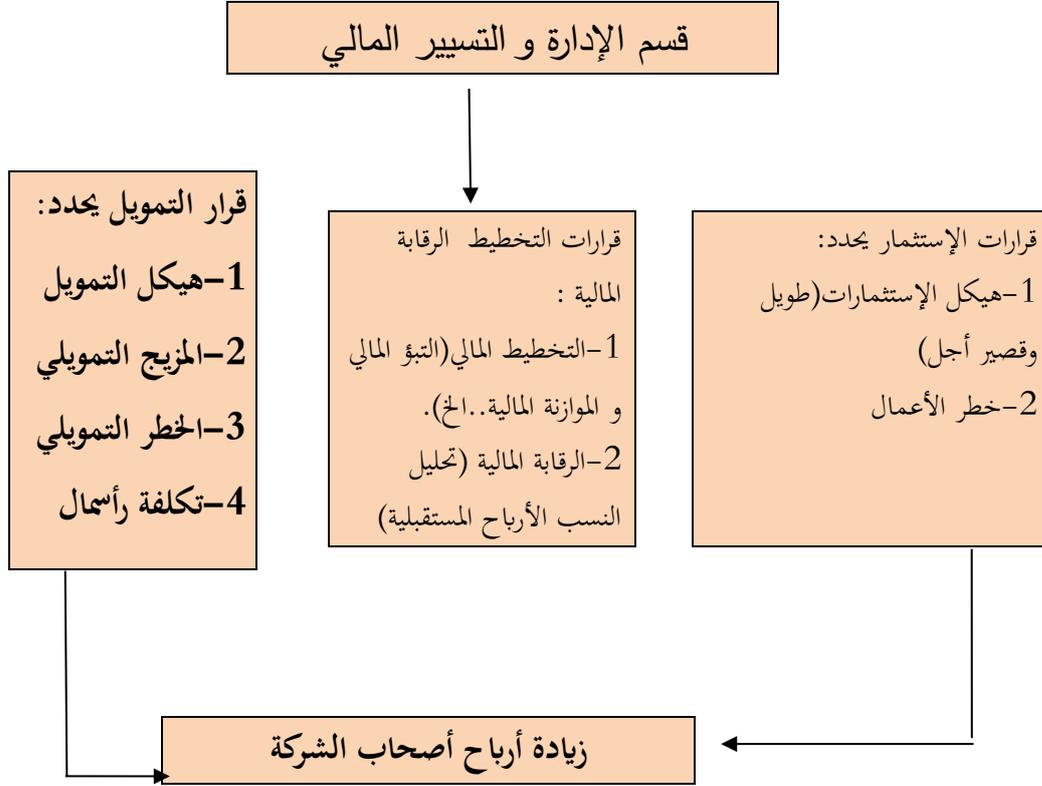
للتسيير المالي وظائف تتركز في مجملها حول:

- **توجيه المستثمرين لإنقاذ القرار:** من بين الوظائف التسيير المالي توجيه متخذي القرار لإتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من بين القرارات التي تحدد سياسات التحليل المالي.
- **إتخاذ قرار الإستثمار:** و ذلك عن طريق إبراز مزايا و حدود عملية الإستثمار المرتب إنجازها.
- **إتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية:** حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.

²³ أيمن الشنطي، عامر عبد الله شقر مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البلدية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 127.

إتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية: من أجل توجيه و رقابة مختلف العمليات المالية الشكل الموالي يبين وظائف التحليل المالي.²⁴

شكل 03: يبين وظائف التسيير المالي في إتخاذ القرار



المصدر: إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 17.

من خلال الشكل التخطيطي السابق نلاحظ أنه من أجل تحقيق هدف عظيم ثروة المساهمين، عن طريق إتخاذ القرار الأمثل شأن عملية الاستثمار، على الإدارة أن تتبع الوظائف التالية:

- التسيير التخطيط المالي: و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الإستثمارات في كل من الأصول القصيرة و طويلة الأجل، و كذلك التوجيه بإستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

- تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، و كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

²⁴ محمد الصالح عشوائية، التحليل المالي مذكرة نيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 21.

10.I الجهات المستفيدة من التسيير المالي:

هناك العديد من الجهات سواء الداخلية أو الخارجية تستفيد من نتائج التحليل المالي في إتخاذ قراراتهم و من بين أهم الجهات المستفيدة من التحليل المالي نجد:

الجهات الداخلية المستفيدة من التسيير المالي:

تمثل الجهات الداخلية المستفيدة من نتائج التحليل المالي في إدارة المؤسسة و العاملون بها. و في ما يلي نتطرق إلى كيفية إستفادة هذه الفئة من التسيير المالي:

أ- الإدارة المالية في المؤسسة: يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة و الضعف و تصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساس و هو تعظيم قيمة المؤسسة، و قد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم التكاليف مبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح، و من جهة أخرى فإن إهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الإلتحاق كما قد تجد أنه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى التخزين.

ب- العاملون بالمؤسسة: يعتبر العاملون بالمؤسسة من بين الجهات الداخلية ذات المصلحة في المؤسسة، و هؤلاء يكونون مهتمين بالأمن الوطني و الأجور و التفاوض على الأجور و بالتالي لا بد لهم من الإطلاع على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة و وضعية الجزئية النقدية و درجة الربحية الحقيقية و مدى كفاءة الأنشطة الرئيسية و الثانوية و السياسات المالية. المتبعة و كذا القرارات المتخذة لضمان إستمرارية المؤسسة.

- الجهات الخارجية المستفيدة من التسيير المالي:**أ- المستثمرون في المؤسسة:** و يمكن تقسيمهم إلى:

- المساهمين و مستشاريهم الذين يهتمون في قياس أداء أسهمهم و كذلك في تشكيل توقعات عن مستقبل هذا الأداء كما يهتم المساهمين بإدارة المؤسسة و قدرتها على السيطرة على مصادرها من أجل خدمة مصالح المساهمين، و يستخدم المساهمين و مستشاريهم المعلومات المالية و المحاسبية مثل نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة أو العائد على الإستثمار من أجل المحاكمة على أداء المؤسسة.
- حاملي السندات و هؤلاء يكونون مهتمين بالعسر المالي للمؤسسة و أن هناك أمان كافي من أجل سداد ديونهم، و تلعب المعلومات المالية دور هام في هذه العملية حيث أن العديد من إتفاقيات الدين تضمن الحق لحاملي السندات في التدخل في حالة أنهم شعروا أو وجدوا هناك خطر على أموالهم، و يمكن إستخدام المعلومات المالية والمحاسبية لمساعدتهم في هذه العملية مثل نسبة الديون إلى الملكية.

● المستثمرين الآخرين مثل البنوك و المؤسسات المالية يهتم هؤلاء بالدرجة الأولى بالحصول على دفعات القروض و بالفائدة على هذه القروض ضمن الوقت المحدد لها، و إذا ما شعر البنك بأن المعلومات المالية و المحاسبية تدل على أداء غير جيد للمؤسسة فإنه سيدخل لحماية مستثمريه، كما و تتولى المصارف الإستعلام عن المركز الإئتمائي للمؤسسة قبل تقديم التسهيلات المصرفية مشيراً إلى نتائج التحليل المالي، فكل مصرف يرغب في التأكيد أن قروضه المقدمة للمؤسسة تسهم في خلق القدرة الذاتية لها على تسديد تلك القروض الممنوحة.

ب- الجهات الحكومية: تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي التي في رقابة الأسعار و في تحميل الضرائب و رقابة المنشأة التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي، و فرض الضرائب، و تتمثل الجهات الحكومية في،

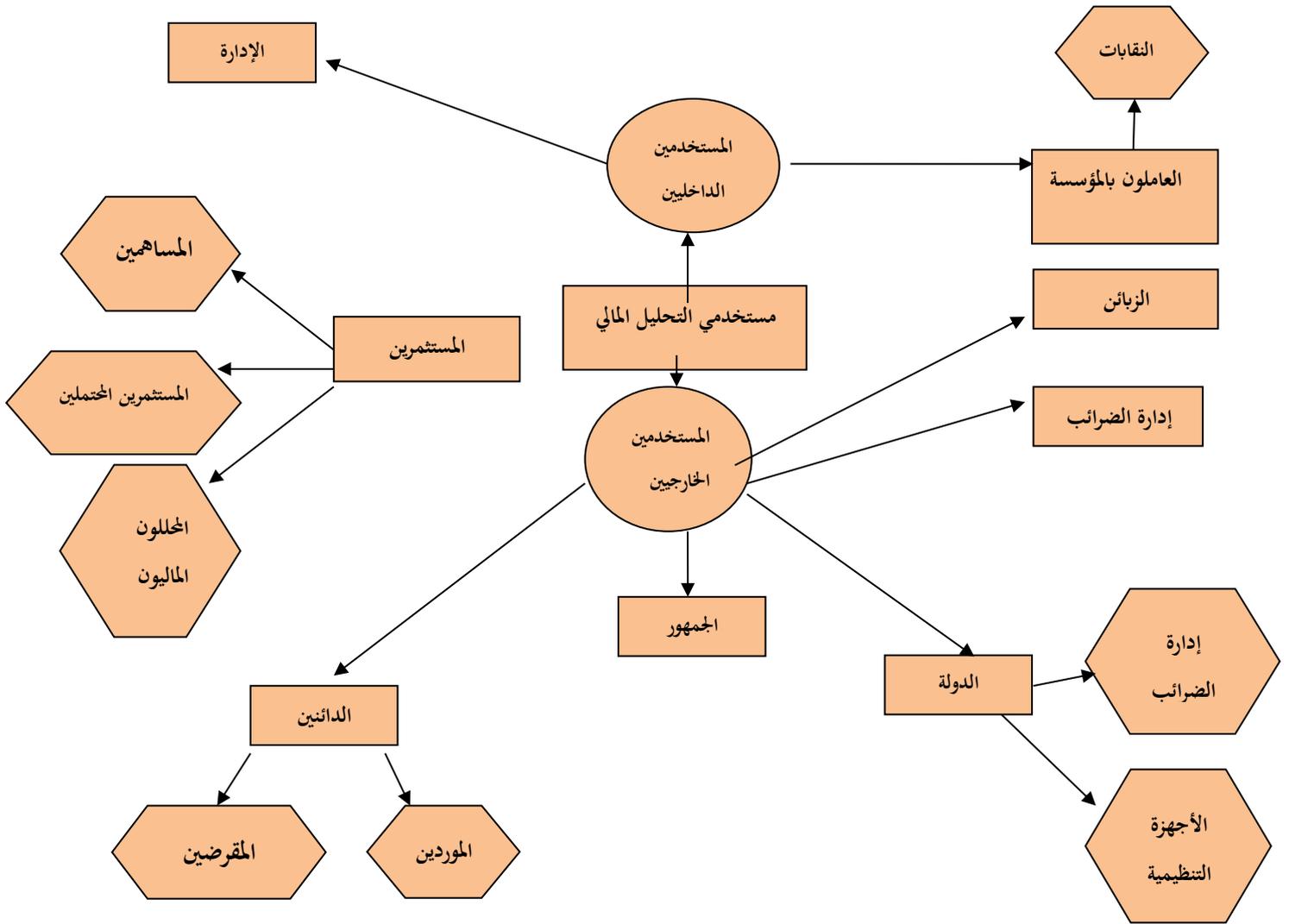
- الجهة الرقابية الحكومية.
- أجهزة التخطيط الحكومية.
- الأجهزة الضريبية.
- مراكز البحث العلمي.
- الباحثون و المختصون.
- الصحافة الإقتصادية.
- الغرف الصناعية و الغرف التجارية.
- الأسواق المالية (البورصات)

ع- الموردون و الدائنون الآخرون: يقوم الموردون بالتحليل المالي للمؤسسة قبل أن يتخذوا قرارات توريد الموارد الأولية و بيعها على حساب، و كلما قصر أجل البيع الأجل كلما، اهتم المورد بتحليل السيولة في حين كلما زاد أجل البيع الأجل كلما، اهتم المورد بتحليل الربحية كذلك.

د- الزبائن: يعتمد الزبائن على نتائج التحليل المالي للحصول على معلومات حول إستمرارية النشاط للمؤسسة، خاصة إذا كانت العلاقة طويلة الأمد مع المؤسسة. ²⁵

25 شعشوع أحمد، دور التحليل المالي في إتخاذ قرارات الإستثماردراسة حالة المؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف 2000-2019، مذكرات لنيل شهادة دكتوراه، 2010، ص 14-17.

الشكل 04: الجهات المستفدة من التسيير المالي



Source :hervé stollowy,Michel j,Lebas Yuan Ding ;Georges Langlois, »COMPTABILITE ET ANALYSE FINANCE UNE PRESPECTIVE GLOBALE P32.

11.I أدوات التسيير المالي

1.11.I الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية:

أ- تعريف الميزانية المحاسبية: تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية الدورة الإستغلال فقد تكون غي نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة لمجموع ما تملكه من أموال في

شكل أصول و لكل ما عليها من أموال في شكل خصوم و الفرق بينهما يضل النتيجة الصافية للدورة سواء إن كانت ربحاً أو خسارة.²⁶

ب- تعريف الميزانية المالية:

تعرف بأنها كشف بالموجودات و الإلتزامات و حق صاحب المشروع بتاريخ معين للتعرف على الوضع المالي أو المركز المالي للمشروع و الميزانية جانبين: الجانب الأيمن يحتوي على جميع بنود الأصول، و الجانب الأيسر يحتوي على جميع بنود الخصوم و حقوق الملكية، و بالتالي الميزانية أو قائمة المركز المالي هي تعبير تفضيلي للمعاملة المحاسبية أو معادلة الميزانية.²⁷

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة و مبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، و جانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الإستحقاق و مبدأ السنوية²⁸ .

الجدول رقم 01: ميزانية المالية

	<p>1-الأموال الدائمة: <i>الأموال الخاصة :</i> -رأس مال الشركة. الاحتياطات. -فرق إعادة تقدير. *ديون طويلة الأجل: -ديون الاستثمار. قروض. -مؤونة طويلة الأجل.</p>		<p>1-القيم الثابتة: الاستثمارات: -القيم المعنوية -أراضي. تجهيزات انتاج. -مباني قيم ثابتة أخرى: -مخزون الأمان. -مسندات المساهمة. كفالات مدفوعة. -زبائن.</p>
	<p>مجموع الأموال الدائمة</p>		<p>مجموع الأصول الثابتة</p>

²⁶ مبارك لسلوس:التسير المالي تحليل نظري،ديوان المطبوعات الجامعة بن عكنون، الجزائر، ص17.

²⁷ شبايكي سعدان،تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص10.

²⁸ اليمين سعادة،لإستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، سطيف،مذكرة لنيل شهادة ماجستير،2009،ص

	2/ الخصوم المتداولة: *ديون قصيرة الأجل: - موردون. - موردون. - ديون الاستثمار الأقل من سنة. - تسيقات الاستغلال. - ضرائب منتجة. - نتيجة موزعة. - حصص الشركاء و مختلف الديون التي تاريخ استحقاقها أقل سنة.		2/الأصول المتداولة: *قيم الاستغلال. -بضاعة. -مواد و لوازم. -منتجات تامة الصنع. *قيم قابلة للتحقيق: - نسيقات. - زبائن. -أوراق القبض. *قيم جاهزة: - ح.ج.ب - صندوق.
	مجموع الخصوم المتداولة		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

مصدر: بوشاشي بوعلام، المنير في التحلل المالي و تحليل الإستغلال دار هومة، الجزائر 2001 ص 10.

- فيما يلي أهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية:

1- تعديل عناصر الأصول:

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبان أساسين هما مبدأ السيولة و مبدأ السنوية كمقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، و العناصر التي يتحول خلال السنة أو دورة الإستغلال إلى سيولة، و حسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

أ-الأصول الثابتة: تتمثل الأصول الثابتة في كل ممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها و تحقيق الربح من ورائها بل الإستعمالات في العملية الإنتاجية و يكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، ف الإستثمارات في الميزانية المحاسبية تحتفظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية التصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها و المادية، و تكون القيم المعنوية في قمة الميزانية تاليها الإستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي المباني، المعدات و الأدوات، و معدات النقل، تجهيزات المكتب... الخ ثم القيم الثابتة و الأخرى.²⁹ و تشمل:

²⁹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره ص 21-22

مخزون الأمان: وهو المخزون الأدبي الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف. حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التموين بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية .

حقوق على الاستثمارات: إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق منها السنة

- **الكفالات المدفوعة:** كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تنفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير .

- **الديون المشكوك في تحصيلها:** إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول

- **المحجوزات البنكية** إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فانه تدرج ضمن الأصول الثابتة.³⁰

ملاحظة: المصاريف الإعدادية أو التمهيدية تستشي في وضع الميزانية المالية، لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عن تأسيس المؤسسة، ولم يصبح لها وجود حالياً ضمن موجودات المؤسسة وأن تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض إطفائها .

- **قيم الاستغلال:**

تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد و اللوازم، المنتجات التاسعة والنصف المصنعة وفي التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان

- **القيم المحققة:** تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة

- **القيم الجاهزة:** هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي

2. تعديل عناصر الخصوم

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين. تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

أ- **الأموال الدائمة:**

هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

³⁰ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره ص 22-23

• **الأموال الخاصة:** تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطات، ونتائج رهن التخصص، والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها - الديون الطويلة الأجل: هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي الستة تزيد عن السنة ستل ديون الاستثمار.

- **الديون الطويلة الأجل:** هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي الستة تزيد عن السنة ستل ديون الاستثمار.

ب. الديون القصيرة الأجل:

هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين و الضرائب الواجبة الدفع و التسيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع

طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية

- **مؤونات الخسائر والتكاليف:** يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة وفي نهاية السنة المالية يمكن مواجهة ثلاثة حالات وهي:

أ- **الخسائر التي وقعت فعلا:** إذا تحققت الخسائر فان المؤسسة سوف تتحمل العبء، وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير خلال مدة لا تزيد عن السنة، وبالتالي تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة أو مدة قصيرة

ب - **الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا:** هذه الخسائر سوف تنفع المؤسسة قيمتها بعد وقوعها لذا فهي تعتبر عين على المؤسسة طويل الأجل.

ج **عدم حدوث أي خسائر:** في حالة عدم حدوث أي خسائر فان مقدار المؤونة المخصص ليس له أي معنى أو هدف أو مبرر، ولذا فسوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، وبالتالي فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة خلال تلك السنة، وبالتالي فان قيمة الضريبة تنسج ضمن الديون القصيرة الأجل، أما المبلغ المتبقي بعد طرح الضريبة فسوف ي مج ضمن الاحتياطات

- **ديون الاستثمارات:** عاليا ما تقع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثمار أي كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون الطويلة الأجل.

- نتيجة السنة: تعالج النتيجة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة. أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع إلى احتياطات، أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون القصيرة الأجل، وإذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.³¹

³¹ داداي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، جزء أول، الجزائر، دار المحمدية العامة 1988 ص 32

ج- الميزانية المالية المختصرة

1. الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها

تعريفها:

هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول و تتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الإستغلال، قيم محققة و قيم جاهزة، و المجاميع الكبرى لعناصر الخصوم و تتمثل في: الأموال الخاصة، الديون الطويلة الأجل و كذلك الديون القصيرة الأجل، و ذلك لتسهيل عملية التحليل و حساب النسب المؤوية لكل عنصر. والشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة و مختلف مكوناتها.³²

الجدول 02: ميزانية المالية مختصرة

الميزانية بتاريخ	
الخصوم	الأصول
الأموال الخاصة	أصول غير الجارية
- رأس المال/101	- تشبثات معنوية (ه/20 برمجيات المعلوماتية و ما شابهها)
- احتياجاته/106	- تشبثات مادية ح/21 (أراضي بناءات، م و أدوات....)
- نتيجة الدورة ح/12 (ربح أو خسارة)	- تشبثات مائية ح/26 و ح/27
خصوم جارية	أصول جارية
إقتراضات، ح/16، ح/404	- مخزونات ح/30 ألى غاية ح/37 بضاعة، مواد أولية، منتجات تامة الصنع)
خصوم جارية	- حقوق الوبائن ح/41
- موردون ح/401، ح/404 (موردو المخزون، موردو التشبثات)	- سندات التوظيف ح/50
- ديون قصيرة الأجل أخرى	- المتاحات ح/512 بنك، ح/53 الصندوق
- الخزينة السالبة	
مجموع للخصوم	مجموع الأصول

مصدر: .:1 m?scF-html /2019/02/213.comta/www https://

³² داداي عدون ناصر مرجع سبق ذكره ص 40.

2.11.I عناصر القوائم المالية :

* قائمة المركز المالي و الميزانية: هي عبارة عن كشف منظم يعرض البيانات من واقع السجلات المحاسبية بين الأصول و الخصوم و حقوق الملكية و هي الموارد التي حصل عليها المشروع أي أنها تبين حجم ممتلكات المشروع و الالتزامات المترتبة عليه.³³

* **جدول حسابات النتائج :** هو جدول يظهر مستويات مختلفة من النتائج و هو وثيقة تبين النشاطات الصناعية و التجارية و الغير عادي للمؤسسة.³⁴

* **جدول تدفقات الخزينة:** تتركز هذه القائمة على أمرين:

1/ أنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلية و التدفقات النقدية الخارجية.

2/ أنه يتم تبويب القائمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :هي: أنشطة التشغيل ، أنشطة الاستثمار ، أنشطة التمويل.³⁵

* **الملاحق :** وثيقة تلخيص ، يعد جزء من الكشوف المالية و هو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية و حساب النتائج فهما أفضل ، و يتم كلما اقتضت الحالة ، حيث أنه ما يسجل في الملاحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى. للكشوف المالية.³⁶

12.I أنواع النسب المستخدمة في التسيير المالي:

هناك عدد غير محدود من النسب المالية التي يمكن إستخراجها من القوائم المالية و لكن المبالغات في استخراج النسب أمر يؤدي إلى الخلط و التشويش، لذلك فإن إستعمال عدد محدد من النسب المعبرة يكون كافيا و مفيدا. بشكل عام غالبا ما يتم تقسيم و تبويب النسب المالية إلى مجموعات متعددة و ذلك على أسس مختلفة، سيتم تبني أحد التصنيفات الشائعة و هو على النحو التالي:³⁷

³³ كمال آل شيب دريد 2007 ، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ، الأردن ، دار المناهج للنشر و التوزيع ص 68-96

³⁴ بوشاشي بوعلام ، 1997 ، التميز في التحليل المالي و تحليل الاستغلال الجزائر دار هومة للنشر ص 89

³⁵ بوشاشي مرجع سبق ذكره ص 90

³⁶ جميل أحمد توفيق ، 2002 ، الإدارة المالية، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ص 87.

³⁷ Béatrice et Francis Grandguillot ; « l'essentiel de l'analyse Financière » ; 14^e édition , France [2017,p94-104].

نسب السيولة" يقيس سيولة المنشأة و عرضها الأساسي تقيس قدرة المنشأة لإيفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد و هناك 3 نسب تقيس السيولة فيما يلي: ³⁸

1- جدول 03: النسب السيولة.

النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويله إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالب الدائنين قصيرة الأجل، إذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فإن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية-المخزونات الديون قصيرة الأجل	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصل الجارية جون اللجوء إلى المخزون، فغذا كانت هذه النسبة تساوى 1 أو أكبر فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.
نسبة السيولة النقدية	القيم الجاهز الديون قصيرة المدى	تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل باعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، و ارتفاع هذه المؤسسة أو نقص في تجديد الإستثمارات أو فائض في السيولة غير مستعمل.

المصدر: إعداد الطالبتين إعتماذاً على: شعوع أحمد، مرجع سبق ذكره ص 52-53.

2- نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم نجاح إدارة المؤسسة المتاحة لها في إقتناء الأصول، و مدى كفاءتها في إستخدام الموارد الأمثل لهذه الأصول، و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات و كذا أكبر ربح ممكن، و فيما يلي أهم هذه النسب. ³⁹

³⁸ أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية و التطبيقية، دار وائل للنشر، ط3، الأردن 2013 ص 81.

³⁹ تودرت أعلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي، مذمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر-2009، ص[50].

النسبة	الصيغة	التفسير المالي
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال مجموع الأصول	تقيس هذه النسبة مدى،فعالية استخدام المؤسسة لأصلها لتوليد الأرباح و ليس هناك معدل نمطي لجميع المؤسسات فهو يختلف من صناعة لأخرى و يمكن مقارنة معدل المؤسسة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي رقم أعمال مجموع أصول متداولة	تبين هذه المؤسسة مدى تأثيرالأصول المتداولة على المبيعات و مدى قدرة الأصول المتداولة، على توليد المبيعات و إرتفاع هذا المعدل يعتبر شيء إيجابي
معدل دوران الأصول ثابتة	المبيعات سنوية مع أصول ثابتة	تقيس هذه النسبة درجة الكفاءة في إستخدام الموجودات الثابتة فإذا كان هذا المعدل كافي فإن ذلك يدل على الاستعمال الجيد للطاقة الانتاجية المتاحة
معدل دوران القيم المدينة	صافي المبيعات الأجلة إجمالي القيم المدينة	تقيس هذه النسبة قدرة المشروع على تحصيل مهمة المينة من حسابات مدينة و أوراق قبض كما أنها تقيس كفاءة إدارة الإئتمان و التحصيل،و كلما زاد معدل دوران الدم المدينة أو متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس صحيح
معدل دوران المخزون	تكلفة مبيعة رصيد المخزون	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال من خلال المخزون السلعي
فترة التخزين	360 معدل دوران مخزون	تشير إلى مدة التي يبقى فيها المخزون في المخازن قبل أن يتم بيعها كلما كانت مدة قصيرة معناه أن الطلب على منتجات المؤسسة عال و هذا شيء إيجابي،يرفع من رقم أعمال و العكس صحيح
مهلت إئتمان الملاء	الزبائن+أوراق القبض	تقيس هذه النسبة المدة التي ثمنها المؤسسة لزبائنها حتى يسدد ما عليها من ديون
معدل دوران صافي رأس المال العامل	رقم الأعمال صافي رأس المال	توضح هذه العلاقة إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها،و لتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة الأخرى و يشكل عام يعكس معدل الدوران المنخفض عدم الكفاءة، في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع أخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار

المصدر: شعشوع أحمد ص 54

3- نسب التمويل: تقيس هذه النسب مدى إعتتماد الشركة على الدين في تمويل إستثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم للمالكين و تسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة إستخدام الدين في هيكل تمويل الشركة⁴⁰

جدول 05: نسب التمويل

النسبة	الصيغة	التفسير المالي
نسبة التمويل الخارجي للاصول	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$	تعبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في تمويل اصولها من اموال الغير
نسبة التمويل الداخلي للاصول	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الاصول}}$	تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار و سلامة المركز المالي من منظور الاجل الطويل. اذا أرادت المؤسسة ان يكون الدائنون على ثقة فمن المستحسن ان تكون هذه النسبة أقل من 50%
نسبة الإستقلالية المالية	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	من المستحسن ان تكون هذه النسبة أكبر من احق نقل مراقبة الدائنين لكيفية تسيير المؤسسة من جهة و اكتساب حرية أكبر في التمويل.
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$	تشير هذه النسبة الى تغطية الاصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة فإذا كانت هذه النسبة اقل من 100% هذا يعني ان جزء من الاصول غير جارية تم تغطية بواسطة الخصوم غير جارية
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$	تشير هذه النسبة إلى سياسة تمويل الاستثمارات، اذا كانت هذه النسبة اقل من "100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطية بواسطة الخصوم الجارية.

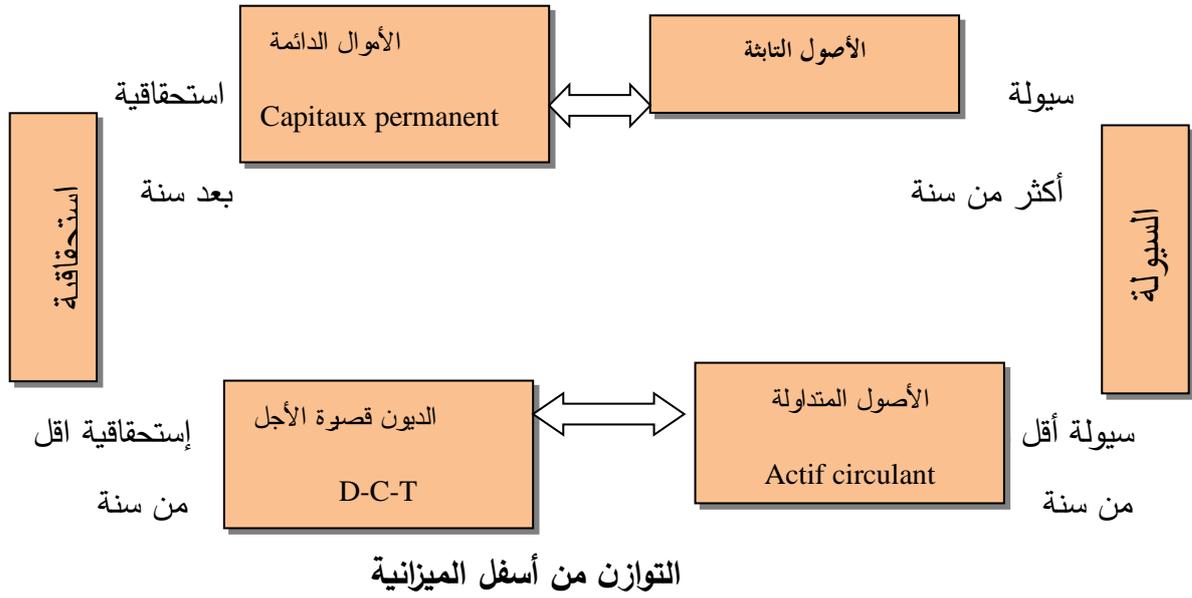
المصدر: أحمد شعوع، مرجع سبق ذكره ص 55-56

⁴⁰ عمار أكرم عمر طويل مرجع سابق ص 37.

I.13 أسلوب التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

لكي يكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وأصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، و تعرف هذه القاعدة بإسم قاعدة التوازن المالي، و يمكن أن نبرز آليات تحقيق التوازن المالي في المؤسسة من خلال الشكل التالي:

الشكل 05: اليات تحقيق توازن المالي في المؤسسة



المصدر: أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتبؤ بالفصل المالي دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعة الميكانيكية الجزائرية خلال الممتدة بين (2000-2002)، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، 3-2013، ص 35.

- من الشكل السابق لنا أن التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقق في المؤسسة، مقارنة مع التوازن من أسفل الميزانية و هذا راجع إلى أن:

- التوازن من أعلى يخص العمليات التي تفوق السنة لذا يكون الوقت في صالح المؤسسة و بالتالي تتمكن من تسديد الديون التي مصل آجال إستحقاقها.

- التوازن من أسفل للميزانية يخص العمليات الأقل من سنة (دورة الإستغلال)، لذا يكون الوقت غير صالح المؤسسة لأن مدة إستحقاق الديون تكون قصيرة، لذلك لا يمكن لها أن توفى بالإلتزامات مع الغير في الوقت المحدد، و بالتالي يجب على المحلل أن يخصص ما يسمى بها من الأمان لتسديد المستحقات.

و يتم دراسة أسلوب التحليل المالي استخدام مؤشرات التوازن المالي من خلال 3 مؤشرات رئيسية تتمثل في:

أولاً: رأس مال العامل FR : يقصد بالتحليل المالي باستخدام رأس المال العامل دراسة التغييرات الطارئة على

الأصول المتداولة و الإلتزامات المتداولة بهدف معرفة صافي رأس المال العامل و قدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزاماتها في الأجل القصيرة.

رأس المال العامل صافي (FRN): يمثل الزيادة في الأصل المتداولة على الخصوم، و هو يستخدم في الحكم على

مقدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها في الأجل القصيرة، أو هو جزء من رؤوس الأموال التي تمول الإحتياجات

ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الإستغلال لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة.⁴¹ و يمكن حساب

رأس المال العامل الصافي (FRW) على النحو التالي:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل (FRN) = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال (FRW) = الأصول الجارية - الديون القصيرة الأجل.

Béatrice et Francis grandguillot « l'essentiel de l'analys Financière p.103

رأس المال العامل الخاص (FRN): هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول

الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية.⁴²

تحسب وفق العلاقة التالية:

من أعلى ميزانية: رأس المال العامل الخاص - الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

من أسفل ميزانية: رأس المال العامل الخاص - الأصول الجارية - مجموع الديون.

(محمد الحافظ عيشوش 2017، دفتر التشخيص المالي و الإقتصادي في إتخاذ القرارات الإستثمارية دراسة

حالة مؤسسة وطنية لصناعة الأدوية، صيدال، أطروحة دكتوراة، ص 266.):

رأس المال العامل الإجمالي: يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة و

للهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها مؤسسة أصولها المتداولة، كما يحدد لنا طبيعة نشاط

المؤسسة و يعبر عنه بالعلاقة التالية:

⁴¹ شعيب شنوف: التحليل المالي الحديث، طبقا لمعايير الدولية لإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، ط1، الأردن 2012، ص 117.

⁴² بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقديم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، علوم التسيير، جامعة المدية 2016/2017 ص 60).

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع المتداولة)

(أيمن فريد، مرجع سابق ص 40)

4- رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسن بالعلاقة التالية⁴³:

رأس المال الأجنبي = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

= رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

= مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل **BFR**: هي قيمة رأس المال العامل التي تحتاجها المؤسسة لتغطية الحجز الحاصل في دورة الإستقلال بسبب عدم قدرة الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) على تغطية الأصول الجارية⁴⁴.

إحتياج رأس المال العامل $bfr =$ (قيمة الإستغلال + القيم الجاهزة) - (د.أ.ق - السلفات المصرفية)

إحتياج رأس المال العامل = إحتياجات التمويل الدورية - موارد التمويل الدورية

إحتياجات التمويل الدورية = الأصول الجارية - خزينة الأصول

موارد التمويل الدورية = خصوم الجارية - خزينة الخصوم

(شعيب شونف، مرجع سابق، ص 119-120)

ثالثا: الخزينة: (TR): هي مجموع الأموال السائلة التي في صورة المؤسسة، لمدة دورة إستغالية، و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة ما يمكن حسابها⁴⁵ بالطرق التالية:

- الخزينة $TR =$ رأس المال الصافي (FRN) - إحتياج رأس المال العامل BFR.

- الخزينة $TR =$ خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

صيرات NCA

روية " مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر 2013، 3-2014 ص 16.

⁴⁴ يوسف بومدين، فاتح ساحل، تسيير المالي للمؤسسة، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2016، ص 17.

⁴⁵ بن يوسف مريم، مرجع سابق ص 104.

14.I. إتخاذ القرارات المالية:**1.14.I مفهوم القرار:**

هناك العديد من التعاريف نتطرق إلى البعض منها:

مفهوم القرار لغة: القرار هو فصل أو حكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف.

و كذلك التعريف اللغوي الذي يقرر أن القرار إختيار بين بدائل مختلفة كما عرف القرار "... يعني إختيار الطريق أو المسلك أو المنهج أو الحل الأفضل - الأحسن بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة.⁴⁶

مفهوم القرار إصطلاحا: في ميدان الإدارة تتعدد محاولات تعريف القرار الإداري: " بأنه إختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة.

كما يعرف أيضا "ذلك التصرف الشعوري الذي يرمي إلى إختيار أو إستعمال أحسن وسيلة للوصول إلى غايتها أو إستخدامها لتحقيق هدف ما".⁴⁷

- و من هذه التعاريف التي سبق التطرق إليها من خلالها يتم الوصول إلى معنى عملية إتخاذ القرار و يمكن إعطائه التعاريف التالية:

- إن عملية إتخاذ القرار هي عملية مفاصلة لإختيار البديل الأفضل و ذلك بالمقارنة بين بديل من البدائل الممكنة، و يتم ذلك عن طريق تحديد المزايا و عيوب كل بديل على حدة ثم إختيار البديل الأفضل و المناسب في ظل ظروف إمكانية متخذ القرار.

- هو عبارة عن إختيار أفضل بديل من البدائل الموضوعية يناسب المشكلة المطروحة أمام الإدارة مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموجودة لشكل خالي من المخاطرة".⁴⁸

2.14.I مفهوم القرارات المالية:

على أنها إختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية و الذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم و التقارير المالية والبحث عن المعلومات

⁴⁶ حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار جزائر، بن عكنون 2010، ص 99.

⁴⁷ نفس مرجع سابق، ص 99.

⁴⁸ ناصر محمد علي المهجلي، خصائص المعلومات المحاسبة و أثرها في إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و

التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009، ص 112.

المحاسبية و المالية و تحليلها و تعديلها لتساعده في إتخاذ القرارات المالية.⁴⁹ - القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال و إمتلاك الأصول (طبيعة مالية).⁵⁰

I.15. خطوات القرار:

تمر عملية إتخاذ القرارات بعدة مراحل:

1- المرحلة التحضيرية:

1-1 إدراك المشكلة: تنشأ المشكلة نتيجة وجود إختلاف بين الحالة القائمة المرغوب الوصول إليها أي وجود تفاوت بين الأهداف أو النتائج الموجودة و بين مستوى الإنجاز أو الأداء الفعلي.

- إن حل المشكلة يتطلب أ يقوم الرجل الإداري بإتباع اسلوبين بهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب تحقيقها (الأهداف).⁵¹

1-2- تحديد الأهداف: إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم المدير بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها أي يتوجب تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها.

1-3- فهم المتكئة: إن إكتشاف طبيعتها و إرتباطها مع جوانب إدارية أخرى و غالبا ما تكون المشكلات في شكل مما يلي:

- مشاكل تقليدية أو روتينية: نتناول مسائل بوضعية تتكرر بإستمرار مثل دوام العاملين.
- مشاكل حيوية: و يكون نطاق آثارها واسع من المشكلات التقليدية علسير العمل مثل وضع الخطط.
- مشاكل طارئة: و تحدث بشكل طارئ بسبب التغيير في الظروف البيئية المحيطة بالمنظمة أو عوامل بسبب التغيير في الظروف البيئية المحيطة بالمنظمة أو عوامل أخرى يفضل الآلات و تأخر وصول المواد.⁵²

2- المرحلة التطورية:

1-2- تحديد البدائل: البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة و تحقيق الأهداف المطلوبة،و على الرجل الإداري القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمد على خبرته سابقة في هذا المجال و على نتائج تجارب الآخرين.

⁴⁹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 ص(207).

⁵⁰ Pievre canso Hemici, gestion financière de l'entreprise, Edition, Dunov, Paris 1999 pp438-440.

⁵¹ خليل محمد حسين الشماع، مبادئ إدارة الأعمال، مؤسسة، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد ص102.

⁵² خليل محمد حسن الشماع، مرجع سابق ذكره ص 103.

- علميا يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود المواد المتاحة أمام متخذ القرار، لهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:
- القدرة على تطوير الحلول و التصور في حقل إيجاد الحلول خاصة الجديدة منها.
- الإعتماد الواسع على التجارب و السجلات السابقة و معلومات و خبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات و النواحي المتعلقة بالمشكلة و بالتالي بكل الحلول الممكنة.⁵³

2-2- تقييم البدائل:

- تمثل صعوبة هذه المرحلة في أن مزايا و عيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة، لكنها تظهر فعلا في المستقبل، و يفترض أن يكون التقييم وفقا لمعايير و أساليب موضوعية من أجل بنیان مزايا و عيوب كل بديل من هذه البدائل، و في حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين إعتبارالنواحي التالية:
- إمكانية تنفيذ البدائل و مدى توفر الإمكانيات المادية و البشرية الملائمة للزمنة لتنفيذه.
- التكاليف المالية لتنفيذه و الأرباح، التي يتوضح تحقيقها و الخسائر التي يمكن أن تولد عنه.
- الإنعكاسات النفسية و الإجتماعية التنفيدية و مدى، إستجابة المرؤوسين للبديل و حسن توقيت تنفيذه.
- إختيار البديل الذي يضمن تحقيقه السرعة المطلوبة عندما يكون الحل ملما و عاجلا.⁵⁴

-المرحلة النهائية:

- 3-1- إختيار القرار:** و يتم في هذه المرحلة إختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل، و هنا يقوم المدير بإتخاذ القرار إستنادًا إلى البديل الأفضل الذي تم إختياره، و لكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلائم كافة المتطلبات و العوامل الأخرى، للمشكلة و التي لم تؤخذ بعين الإعتبار خلال المرحلة السابقة، فقد يفضل أحيانا حلا آخر غير الحل أو البديل الأفضل لإعتبارات يراها المدير ضرورية مثل سهولة التنفيذ و أن تكون الظروف الحالية في المؤسسة لا تسمح بحل يتوقع أن يجد مقارنة كبيرة من قبل العاملين المسؤولين عن التنفيذ، و هكذا فإن هذه المرحلة يراعي عدة عوامل أهمها:

- التأكد من قابلية البديل التي تم إختياره للتنفيذ و مدى ملائمة للمتطلبات و للظروف الحالية للمؤسسة.
- الصيغة العلمية لهذا البديل بشكل قرار إداري وفقا للمتطلبات القانونية السائدة.

⁵³ خليل حسن الشماع، مرجع سبق ذكره ص 103.

⁵⁴ بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات. (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير - علوم تجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2009، ص 105-106).

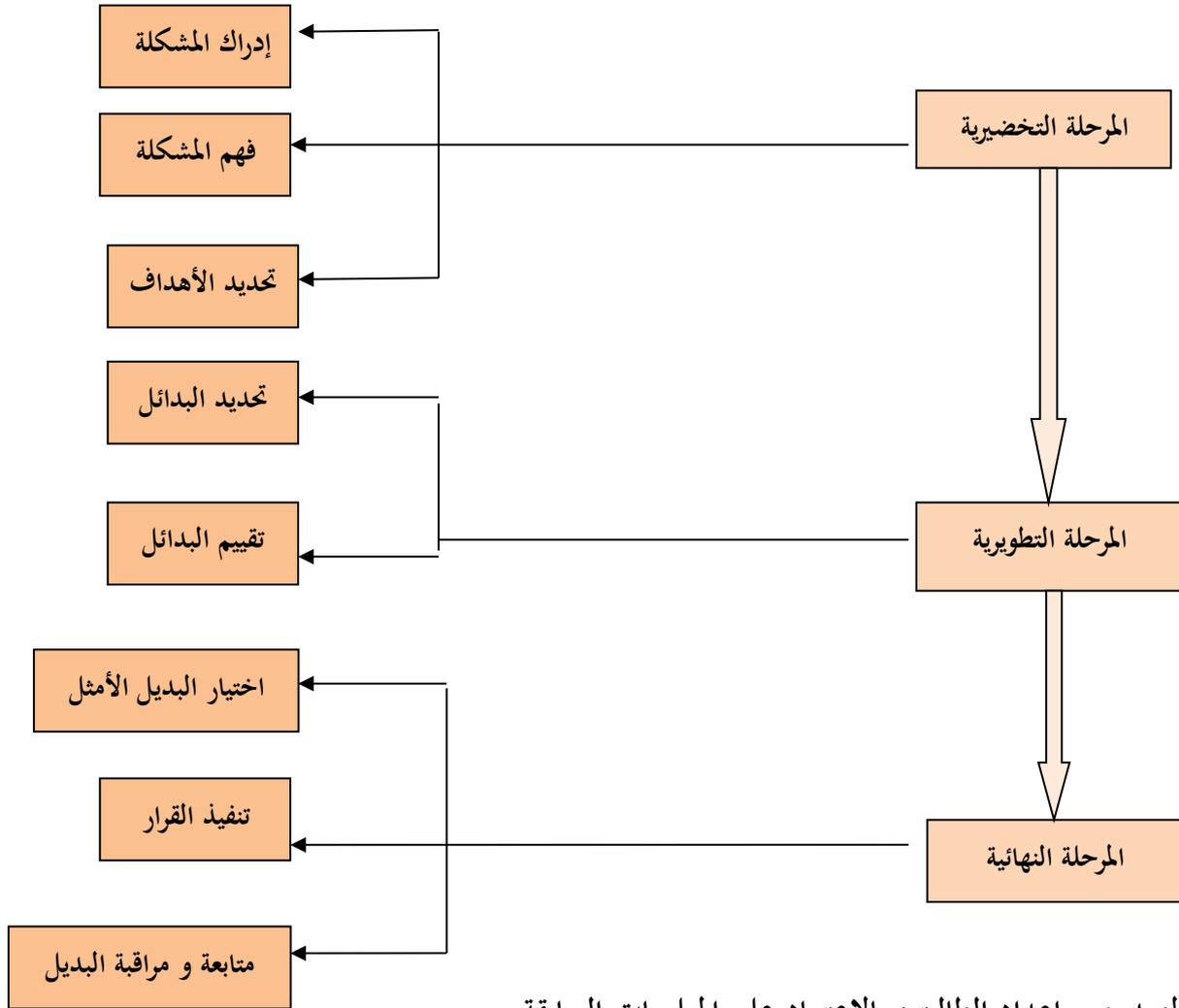
- مراعاة إختيار البديل الذي يساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة و ليست المتعلقة بقسم أو إدارة فقط إذا يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى أهداف مهمة ينبغي تحقيقها و أهداف أقل أهمية يستحسن تحقيقها.
- الأخذ بعين الإعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب.⁵⁵
- **3-2- تنفيذ القرار و متابعة:** تتميز طبيعة القرار بأن تنفيذه يتم عن طريق الآخرون، و المدير يقوم فقط في هذه المرحلة بتوجيه القائمين على التنفيذ مبينا لهم العمل الذي يتوجب القيام به، و الدور المطلوب من كل منهم و الموارد المتاحة للتنفيذ، و هذا يتطلب تفهم القرار من قبل منفيديه و تحفيزهم على أدائه، و يتم ذلك من خلال مبدأ المشاركة في إتخاذ القرارات حيث يشعر المنفذون بأن القرار من صنعهم و من المهم جدا، أن ننسجم أهداف القرارات مع أهداف و طموحات القائمين على تنفيذها حيث ينعكس ذلك في رفع هؤلاء المنوزين مستوى أدائهم و تحسينه.⁵⁶

⁵⁵بوشارب خالد، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في إتخاذ القرار الإنتاجي، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الأساليب الكمية في التسيير

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، جامعة محمد حيضر، بسكرة 2014) ص 20.

⁵⁶بوشارب خالد مرجع سبق ذكره، ص 20.

الشكل 06:مراحل عملية إتخاذ قرار



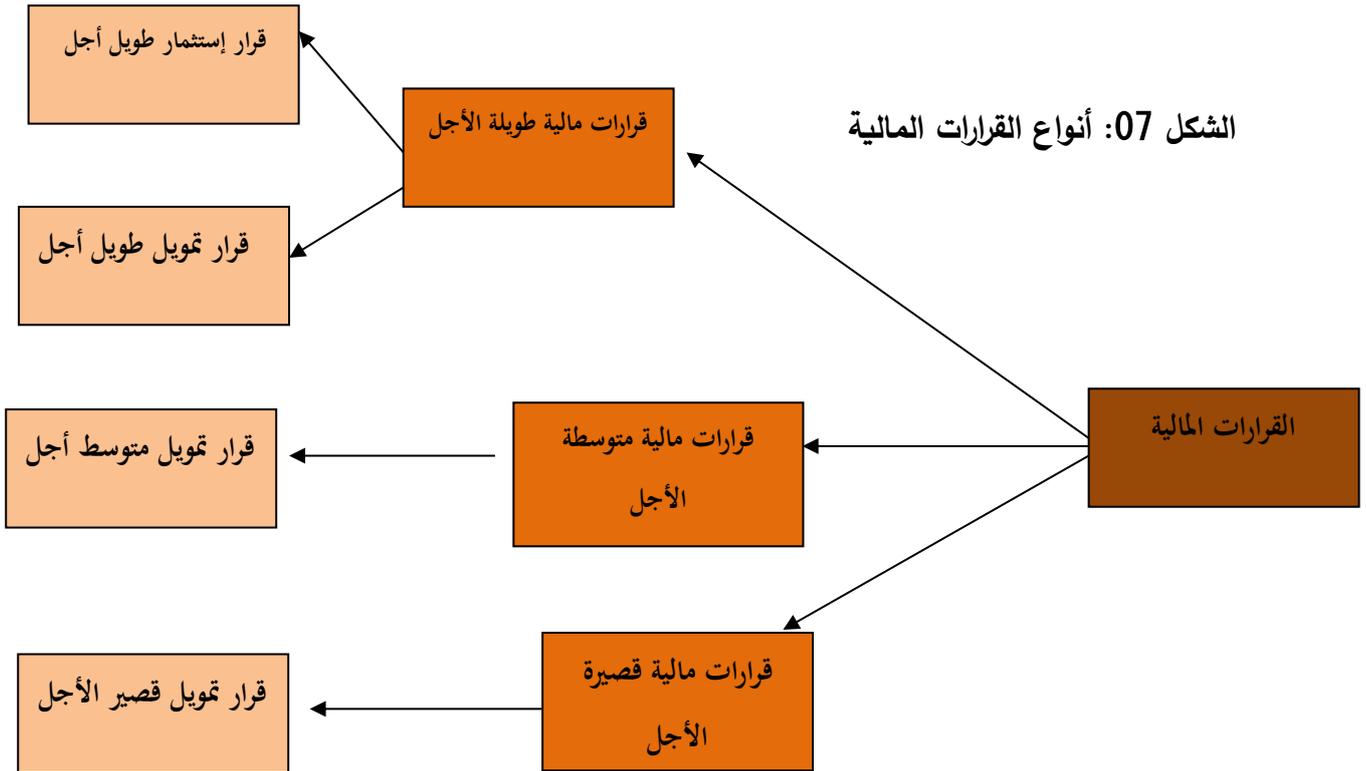
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

16.I. أنواع القرارات المالية:

يمكن تلخيص أنواع القرارات المالية في ثلاث أنواع رئيسية و هي:

القرارات المالية متوسطة الأجل، القرارات المالية الطويلة الأجل، القرارات المالية متوسطة الأجل، القرارات المالية قصيرة الأجل، و هذا ما يوضحه الشكل أدناه حسب الدكتور، و قرار الإستثمار يعتبر أصعب و أخطر القرارات التي تتخذها الإدارة المالية بالمؤسسة و ذلك لأنه يعتمد كلياً على التنبؤات لهذا يجب أن يكون الإستثمار الجديد متماشياً مع أنشطة المؤسسة و أهدافها و سياستها.⁵⁷

⁵⁷ عبد الغفار حقي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل إتخاذ القرارات، الإسكندرية مكتب العربي الحديث، 291، ص 19.



المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مكتسبات قبلية.

القرارات المالية طويلة الأجل:

من خلال الشكل الموضح أعلاه نجد أن القرارات المالية طويلة الأجل تنفرع إلى فرعين:

– **قرارات الاستثمارات طويل الأجل:** هو عبارة عن قرار إقتصادي بالدرجة الأولى لأنه ليس مجرد تقييم بدائل و لكنه بحث و إبتكار فرص جديدة و توليد بدائل جديدة.

الإضافة إلى عملية البحث عن فرص استثمارية فإن البحث عن المعلومات الملائمة و الدقيقة أمر ضروري لإتخاذ القرار السليم و من أهم المعلومات الواجب الحصول عليها لكل بديل إستثماري هي تقدير التدفقات النقدية العائدة من عملية الاستثمار.

لهذا نجد أي خطأ في تقدير الاستثمار لتكون نتائجه خطيرة و تزداد الخطورة كلما كانت المبالغ المطلوبة إستثمارها كبيرة و كلما كانت الأموال الاقتصادية للبلاد في تغيير مستمر و على هذا الأساس نجد قرار الاستثمار ليس من السهل الرجوع فيه بعد إتخاذه و تنفيذه لذا فإن الإدارة المالية تتحمله بمزاياه و عيوبه .⁵⁸

⁵⁸ عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية) منهج تحليلي شامل، (ليبيا-الجامعة امفتوحة 1997، ص 29.

قرارات التمويل طويل الأجل: يتمثل التمويل طويل الأجل الذي يتوفر لذا المؤسسة لتمويل الفرص الإستثمارية المتاحة، و يمثل في نفس الوقت إلتزاما على المؤسسة كشخص وعنوي مستقل.

هذا الإلتزام يمثل عبئ على المؤسسة يجب سداده في ميعاد الاستحقاق إذا كان نوع التمويل عن طريق الإقتراض، لهذا يجب على الإدارة المالية القيام بدراسة دقيقة لأسواق رأس مال من حيث الطرق التمويلية المختلفة تكلفة كل طريقه منها و تحديد هيكل المؤسسة الأمثل الذي يعظم الأرباح بأقل تكاليف ممكنة.

القرارات مالية متوسطة الأجل: إن قرار التمويل متوسط الأجل يستخدم لتمويل إحتياجات دائمة من الأموال كتمويل الأصول الثابتة أو المشروعات التي تكون قيد التنفيذ، و يصبح على المؤسسة أن تختار أساليب التمويل الملائمة طبقا لإستحقاقات الخاصة بمختلف أنواع المصادر غير أن القروض المصرفية متوسطة الأجل هي المصدر الرئيسي لهذا النوع من التمويل.

القرارات المالية قصيرة الأجل: تعتبر القرارات المالية قصيرة الأجل قرارات عملية حيث أن دورة التمويل في المدى القصير تسمح بتمويل الإحتياجات الموسمية و المؤقتة من الأموال كسواء المواد الأولية مثلا أو الإقتراض من البنوك أو بمعنى آخر تمويل الإستغلال.⁵⁹

العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات:

أ- عوامل داخلية:

1- سياسة المنظمة و حجمها و مدى نموها و نمط و سلامة بنائها: تختلف سياسة المنظمات حسب أهدافها، فإذا أن تهدف إلى تحقيق الأرباح أو على المبيعات أو تخفيض الكلفة، أو أي كان هدف المنظمة يجب أن لا تخرج القرار عن نطاق هذه السياسة، كما يعتبر حجم المنظمة و مدى نموها من العوامل المؤثرة على هذه العملية، حيث كلما كبر حجم المنظمة و زاد نموها، كبر حجم البيئة المحيطة و زاد عدد المنافسة فتصبح تواجه تحديات أكبر تفرض عليها إتخاذ القرار بطرق أكثر حداثة و استخدام أدوات أكثر تطوراً.⁶⁰

2- الإمكانيات المالية: يقال أن عملية إتخاذ القرار هي مصيدة المديرين، و من العوامل التي تؤدي بمتخذي القرارات إلى هذه المصيدة العوامل المالية و الإقتصادية و السيكولوجية، حيث يميلون إلى تبرير دأهم و صحة قراراتهم دون النظر إلى العواقب، أما إذا أراد المدير استخدامها كطرق النجاح فإنه، يقيم البدائل المختارة بإعتماد على الإمكانيات المالية المتوفرة للمنظمة.

⁵⁹ سيد الهواري، الإدارة المالية، منهج إتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، ط 6، مصر 1996، ص 52.

⁶⁰ ثابت عبد الرحمن إدريس، إدارة الأعمال نظريات و نماذج و تطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2001، ص 247.

3- مدى وفرة المعلومات: بعد توفير المعلومات عاملا حاسما في فعالية إتخاذ القرار، ليس المعلومة فحسب بل كميتها و نوعيتها و توقيتها و يرجع ذلك إلى وجود القرار المتخذ بتوفير المعلومات، ف جودة القرار رهن جودة المعلومات المتاحة و البني عليها إتخاذ القرار.⁶¹

4- نوعية القوى البشرية المتاحة: يتعلق الأمر بالمديرين و مساعديهم و المرؤوسين و كل من يمسه القرار لتأثير المدير على كيفية إتخاذ القرار أهمية بالغة، حيث قلة تركيزه و عدم قدرته على الربط بين مخزونه المصرفي و ما يحصل عليه من معلومات، ووجهة نظره إتجاه التغييرات المتسارعة في البيئة المحيطة، أما بالنسبة للمرؤوسين فإن عوامل كثيرة تؤثر على مستوى آدائهم انطلاقا من رضاهم النفسي و الإجتماعي... و هذه العوامل يمكن للمؤسسة التحكم فيها و ذلك من خلال تحفيزهم و إشراكهم في إتخاذ القرار و كذلك استخدام تقنيات عالية في العوامل المختلفة، إن توفر هذه العوامل، يريد من فعالية القرار المتخذ أما عنيا بما فيشكل عائق كبير أمام المنظمة و أمام عملية إتخاذ القرار.⁶²

العوامل الخارجية: تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسسة، و بإعتبار المؤسسة نظام مفتوح فإنها تؤثر و تتأثر بمحيطها الخارجي و تتمثل هذه العوامل في الظروف الإقتصادية و السياسية و المالية السائدة في المجتمع، التطورات التقنية و التكنولوجيا و الق الأنشطة الاقتصادية، الظروف الإنتاجية و الإقتصادية مثل النقابات و التشريعات و القوانين الحكومية و الرأي العام و السياسة العامة للدولة و شروط الإنتاج، و درجة المنافسة التي تواجه المنظمة، إن هذه العوامل ترتب على إدارة المنظمة قرارات لا ترغب في إتخاذها و ليس في مصلحتها دائما.⁶³

I.18 دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية:

نظرا لما يترتب من قرارات من الأهمية والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطات المؤسسة باعتبارها الموجة والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة ويتوقف ذلك على إتخاذ القرارات الفعالة بالاعتماد على مختلف الأساليب المتاحة والظروف الحديثة والمتطورة والفعالة وبما ان القرارات هي التي تمهنا لأن لها صلة بالتحليل المالي تأينا ان تتناول القرارات المالية قصيرة الاجل والقرارات المالية طويلة الاجل.

أولا: دور التسيير المالي في إتخاذ القرارات المالية قصيرة الاجل:

⁶¹ نجم عبد الله الحميدي، سلون أمين السامرائي العيد، نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 187-188.

⁶² نواف كنعان، إتخاذ القرارات بين النظرية و التطبيق الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2009 ص 156-157.

⁶³ محمد الضريفي، القرار الإداري ونظم دعمه، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 152 .

تذ كانت القرارات المالية الطويلة الأجل دقيقة ومستقلة فغن القرارات المالية قصيرة الاجل مرتبطة بما تماما حيث ان استعمال الأموال قصيرة الاجل تجد مصادرها في اجل عمل دورة الاستغلال ونتاجة عن حجم النشاط فالمخزونات ترتبط بطبقة النشاط واشكال السوق الأخرى الى وظيفة الإنتاج والحقوق والديون ترتبط أيضا بالسوق ولكن كل هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الاجل وشروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضا على قرار طويل الاجل ومن اهم هذه القرارات توظيف السيولة اس استخدامها التنازل عن الحقوق بمعنى حجم التجاري الاقتراض عن طريق ديون مكملة للقرارات طويلة الاجل وحتى تكون القرارات المتخذة ذات فعالية وناجحة لا بد من تزويد متخذها بمعلومات على قدرة من الدقة والوضوح وان تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة وتحليلها وتحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها وبما ان المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الادارى تنويع هذه المعلومات واختيار مدى صحتها حتى يمكن الاستفادة منها ثم تقوم بحفظها وتخزينها بطريقة تسمح باسترجاعها بسرعة وتوزيعها الى مراكز صنع القرار ومن الخصائص الواجب توفرها في المعلومات هي ان تكون ذات ثقة عالية وصياغة محكمة ومن اهم كل هذا ان تكون تكاليف اعدادها معقولة بحيث الفائز من استعمالها تكون اكبر من تكاليف تحضيرها.

ثانيا: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الاجل:

وتتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الاجل ومن أهم هذه القرارات قرار الاستثمار فالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار، تتوقع بذلك ان المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية ولذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة وهذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا ويتلازمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذه بأحسن اسلوب حيث لا يتقرر الاستثمار الا بأخذ امكانية تمويله في الحساب وكذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المتوقعة.

ان الفصل بين القرار التمويلي لمشروع وقرارة الاستثمار مؤكد كون القرار الاستثماري يهمل التمويل بالديون في بعض الاحيان الا ان القرار التمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالديون لأنه يعمل على تعديل مردودية الاستثمار يفاضل بين مختلف موارد التمويل إي عدة قرارات تخص التمويل بالديون.

1. دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار:

ان المؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما انها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلي وقرار التخطيط كما انها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.

كما هو موضح في الشكل التالي:

تقييم الاقتراح الاستثماري

مرحلة دراسة وتحليل العائد

مرحلة التسيير المالي

الأساليب الديناميكية

الأساليب التقليدية

تحليل
السيولة
ودراسة

تحليل
ودراسة
هيكل
رأس المال

تعترف بالقيمة الزمنية
للفلوذ

تتجاهل القيمة الزمنية
للفلوذ

الخزينة

احتياجات رأس
المال العامل

رأس المال العامل

معدل

صافي

طريقة

طريقة فترة

متوسطة

استرداد

العائد

رأس المال

رأس العامل

رأس المال

رأس المال

الداخلي

القيمة
الحالية

العامل
الأجنبي

الإجمالي

العامل
الخاص

العامل

2. مراحل تقييمها:

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري للتنفيذ وان الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

أ. تحليل السيولة: بهدف التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

ب. تحليل هيكل رأس المال: بهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق ان التمويل يتلائم مع الاستثمار من حيث النوع والمدى بالنسبة للاستثمارات في رأس المال العامل.

I.19. دور النسب المالية في إتخاذ القرارات وحدود استخدامها:

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية للتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار في عمله إضافة الى استخداماتها التي سنتطرق إليها من خلال هذين الفرعين:

اولا: دور النسب المالية في إتخاذ القرار

تعرف النسب بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومات الخاصتين إما بقائمة وهي ترد الآلات المعنية بالتحليل المالي (أي لفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة) وإما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا. ويقدم العدد الكبيرة لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين، كما انها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات لو التعرف على أساليب مشكلة ما، يل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن النسب المالية يعطي الفرصة لإختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في إتخاذ القرار.

- نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان.
- نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية. (يوسف قريش، الياس بن ستاتي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 47).
- مسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الاجراءات التصحيحية، كما أنها تقييم انجازات زونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن تم إتخاذ القرارات المناسبة بعد أساليب التغيير الى جذورها والحكم على مناسبة البيانات المكتبة من الادارة.

ثانيا: استخدامات النسب المالية في إتخاذ القرار:

تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها:

1. استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات:

بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الاخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي ط، والاسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

2. استخدام النسب المالية في قرار الانفاق العام:

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم ادخاله في عملية تقييم مشروعات الانفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة، وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الاضافي في مجال الموازية الرأسمالية على اساس تقدير التدفقات النقدية الخارجية رأس المال العامل تم التدفق النقدي داخل رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الانتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في الكثير من الاحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

إلا انه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات الحالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصوا المالية واوراق القبض، والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي (يوسف فريش، الياس بن ساسي، المرجع السابق، ص 47-48).

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له نجد أن التسيير المالي لا يعتمد عليه في المؤسسات، و ذلك لتقييمها و تعطيها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدها في إتخاذ القرارات السليمة، كما يساعد التسيير المالي على التنبؤ بالمستقبل، و للتحقيق من المخاطر التي تواجه المؤسسة.

و تعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة، حيث يقوم المسير المالي بترجمة المعطيات المالية و الوثائق المحاسبية مستخدماً في ذلك أساليب و مؤشرات و نسب مختلفة بالإعتماد الميزانية العامة و جدول حساب النتائج.

- تلعب أدوات التسيير المالي من مؤشرات التوازن و النسب المالية دوراً الأهمية في المساعدة على إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، ذ تسعى هذه الأخيرة جاهدة لتحسين النتائج المتخذة بناءً على التسيير المالي لكي تتمكن من تحسين وضعها المالي و إتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

مقدمة

من اجل التوضيح أكثر, وللمقارنة بما تم دراسته وما يحدث فعليا , وتطبيقا للجانب النظري, قمنا بدراسة تطبيقية لشركة الاسمنت بني صاف بغية تدعيم البحث, وتبسيط الضوء على مدى فعالية التحليل المادي في تحسين أداء المؤسسة.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى 3 أقسام :

أولا نقوم بتقديم لمأخذ عن شركة الاسمنت, أما ثانيا , فسندرس فيه الميزانية المالية , وتحليلها لسنة 2014 - 2015 - 2016.

II. دراسة حاله شركه الاسمنت بني صاف :

في هذا الفصل التطبيقي نكون بصدد دراسة شركة الاسمنت بني صاف, سنحاول توضيح كيفية القيام بالتحليل المالي في هذه المؤسسة و وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى :

II.1 التعريف بشركه الاسمنت بني صاف:

منذ الاستقلال انتهجت الجزائر سياسة تصنيعية, بهدف تحقيق استقلالها الاقتصادي , التي تلي الطلب المتزايد.

II.1.1 ملحة تاريخيه عن الشركة :

تأسست شركة الاسمنت ومشتقاته في بني صاف شهر سبتمبر 1974 , من طرف شركة فرنسية (كرواستورواغ) , المعروفة بمنشاتها الكبرى.

انتهى بناؤها 1978 , تكلفه قدرت ب 10 396 000 000 دج , قد بدا إنتاجها الفعلي في سنة 1979 إنتاجية قدرت بليون طن سنويا , وكانت تابعة للشركة الأم مقرها في الجزائر.

عند إعادة الهيكلة للمؤسسة في سنة 1982 , تفرعت الى 3 مؤسسات جهوية , تضم 13 وحدة صناعية للاسمنت وهي موزعة كالآتي:

- مؤسسه الاسمنت للشرق
- مؤسسه الاسمنت مشتقاته للوسط
- مؤسسه الاسمنت ومشتقاته للغرب

في 2001/12/28 تفرعت مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للغرب الى 4 شركات مستقلة وهي :

- شركة الاسمنت زهانه
- شركة الاسمنت سعيده
- شركة توزيع مواد البناء
- شركة بني صاف

تم ايواء الشركة الوطنية لمواد البناء ابتداء من سنة 1989 , شهدت استقلاليه في التسيير , حيث أصبحت وحده تابعه للمجمع الجهوي لانتاج الاسمنت غرب .

في جانفي 1998 , اصبحت الشركة ذات اسهم براس مال قدره 1800 000 000 تابعه للمجموعه الام . هذه الاخيره تشرف ايضا على شركة الاسمنت بزهان, وسعيدة , وشركة سودماك لتوزيع مواد البناء, وشركة سود باك, في جويلية 2005 توجهت الى الشركة الاجنبية 35 بالمئة منتوج جديد وهو "الاسمنت الابيض" . تعتبر شركة الاسمنت بني صاف وسط تجاري بينها وبين الزبون , حيث يتوجه إليها عند الرغبة في شراء الاسمنت, فيقدم لها طلبه, ويسدد المبلغ المطلوب, لتسلمه هذه الاخيره سند التحميل والفاتورة اللذان يحملان كل المعلومات الخاصة بالزبون .

أولا : طبيعة الشركة:

شركة الاسمنت بني صاف , تعتبر شركة ذات طابع عمومي اقتصادي , والتي هي شركة ذات اسهم " س.ب. ا " , وهي فرع من فروع المجمع الجهوي لانتاج الاسمنت الغرب, متواجد على مستوى ولاية وهران, والتابع لشركة تسيير المساهمات لصنائه الاسمنت " س.ج.ب. جيكا " , الواقعة في الجزائر العاصمة, وقد توجهت هذه الشركة في السنوات الاخيره الى الشراكة الاجنبية مع الشريك السعودي, حيث تقدر نسبة المساهمه ب 20% من راس المال الاجمالي الشركة , على ان تزيد 35 بالمئة في السنوات المقبلة , يقدر راس مالها 1800 000 000 دج , ولها قوه كهربائية تبلغ 60 كيلو فولت طاقة انتاجيه سنويه تقدر ب 100,000 طن لماده الاسمنت .

ثانيا : نشاط الشركة:

ان النشاط الوحيد للشركة, والمذكور فيه العقد التاسيسي. يتمثل فقط في انتاج وبيع الاسمنت , تقدر طاقتها الانتاجيه 300 طن يوميا من ماده الكلانكار, المتخصصه في ماده الاسمنت من نوع 400 س.ل.ا , و 45 س.ل.ج . وتبلغ الطاقه الانتاجيه 100000 طن سنويا, الا اعيد برمجة الانتاج على اساس 800000 طن سنويا.

ثالثا : خصائص الشركة :

مؤسسه شخصيه قانونيه مستقلة من حيث الحقوق والصلاحيات , او من حيث واجباتها ومسؤولياتها :

- قدرة على اداء الوظيفة التي وجدت من اجلها
- مصدر رزق كثير من الافراد
- مساهمه في الانتاج الوطني
- ضمان الموارد الماليه للاستمرار لعمليتها, فيكون ذلك عن طريق ايرادات القروض

■ رابعاً : اهداف ومهام شركه الاسمنت:

اهداف الشركه, تهدف شركه الاسمنت الى:

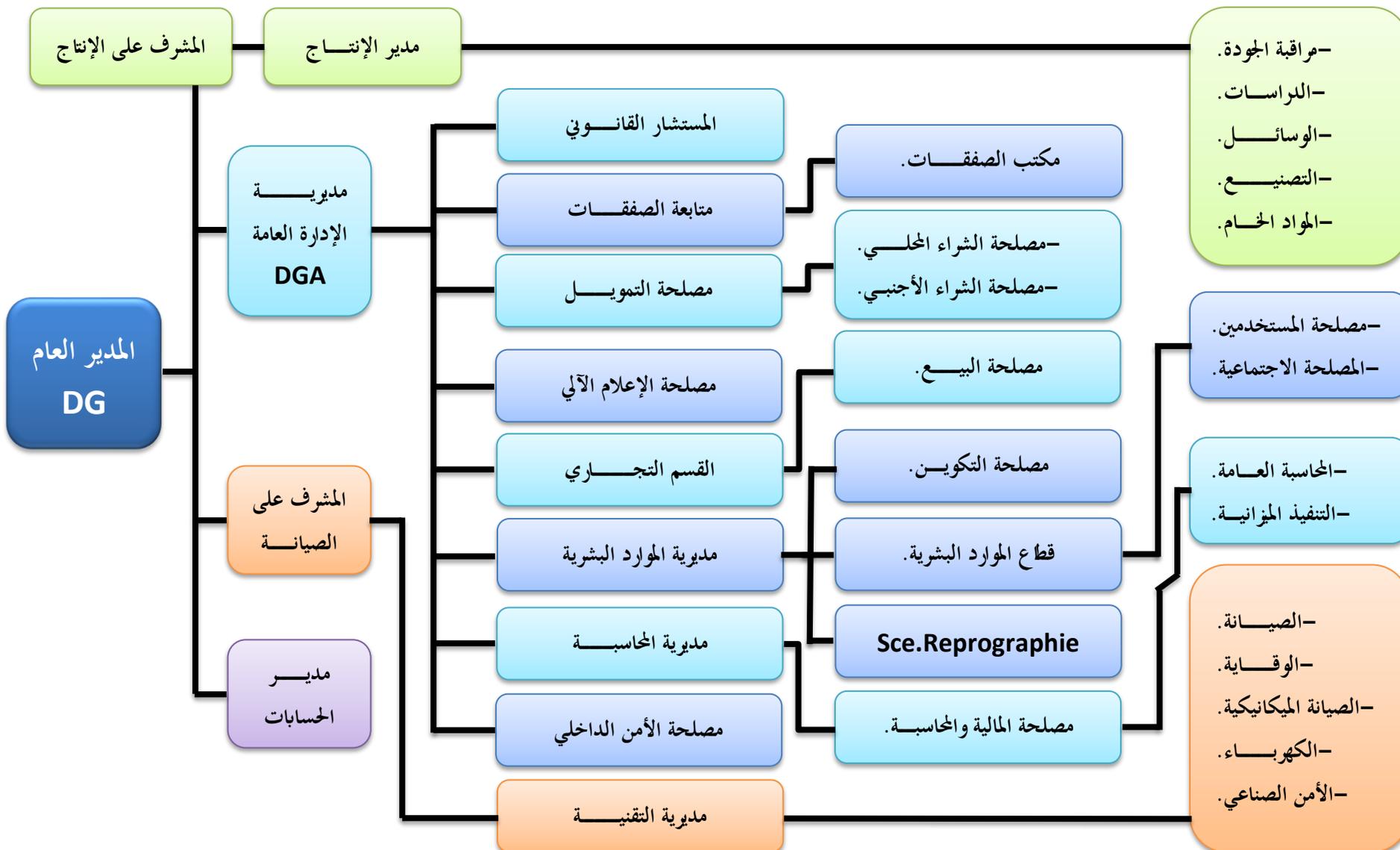
- استغلال الطاقه الانتاجيه
- تطوير وترقيه انتاج الاسمنت من حيث الكميّه , والنوعيّه والجوده.
- تغطيه السوق الوطنيّه
- تصدير الاسمنت للحصول على العمله الصعبه
- مواكبه و التحكم في التكنولوجيا الجديده
- التسيير الامثل للموارد البشريه وتحقيق الرقابه على جميع القطاعات
- المحافظه على صحه و امن المواطنين
- توفير الجو المناسب للعمل و ضمان استقرار المؤسسه
- القيام بالمحاسبه العامه للميزانيه والعمليات القانونيه والاداريه
- تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنميه

II.2.2. الهيكل التنظيمي لشركه الاسمنت بني صاف

ان نجاح اي شركه لاهدافها الموجوده, راجع الى اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يلائم ويوفق حجم نشاط, توزع مهامها دون ان تحمل جانب تنسيق, فيما بين مختلف هياكلها, ويمكن ان نوضحه كالآتي :

■ الهيكل التنظيمي للشركه

شكل رقم 08: الهيكل التنظيمي للشركة



3.II دراسة و تحليل الميزانية

على ضوء المعطيات المقدمه من طرف اداره المؤسسه قمنا باجراء بعض التعديلات على الميزانيه المحاسبيه ; حيث

سنقوم في هذا المبحث بدراسه مقارنه للميزانيه الماليه خلال الثلاث سنين

1.3.II. الانتقال من الميزانيه المحاسبه الميزانيه الماليه

- جدول رقم 06 يوضح جانب الاصول لسنه 2014 - 2015 - 2016

2016	2015	2014	الاصول
			اصول غير جارية
			تشبيات معنوية :
27962691259	27361000287	1123661649	المعلومات المكتسبة و متنوعه
00	00	200	تاملات و حقوق متشابهة
336800889508	348754939235	345390093488	التشبيات المادية
1681323615	1995751038	2378437520	اراضي
16907479190	17693033135	18909009093	مباني
306722248.775	320569171496	31613606735	منشات تقنية وادوات صناعية
11489837928	8526983566	8446579640	تشبيات عينة اخرى
00	00	00	تشبيات في شكل امتياز
43967500804	59848093243	84866901643	تشبيات جارية
10019311674	7929075373	5972312002	تشبيات مالية

16165916100	12495197220	12560748363	ضرائب على الاصول المؤجلة
43916309245	456418305358	450413717145	مجموع الاصول الغير جارية الصفافية
			اصول جارية
305107134936	258542694059	270512464325	المخزون الصافي
132821746453	125301555158	114371164335	استخدامات
47779201410	43573894865	56334306331	لزبائن
43383353156	19078344769	17428483141	العملاء
51659191887	62339615524	40628075363	الضرائب
00	00	00	استخدامات اخرى
507783657950	432963598492	488596040782	المتاحات
597783657950	431963598492	488396040782	اصول مالية جارية اخرى الخزينة
1034092539339	816898147775	873279670012	مجموع صول جارية صافية
1465004845564	127339645310	1323692387937	مجموع العام

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية الشركة

- جدول 7 يوضح جانب الخصوم لسنة 2014 - 2015 - 2016 -

2016	2015	2014	الخصوم
			الاموال الخاصة
180000000000	180000000000	180000000000	راس مال المصدر
/	/	/	راس المال الغير مبرر
614639682599	474269923460	348132407653	كفاءات و احتياطات
200700341503	202985635748	171153376420	النتيجة الصافية
-3205841603	-5240876609	-1456860613	الاموال الخاصة الاخرى
9921341824.99	852014680599	697928923460	المجموع 1
			الخصوم الغير جارية
11767599604	16396879376	18907157855	قروض وديون مالية
			ضرائب مؤجلة
			ديون اخرى غير جارية
926249624.79	67622918890	58006665704	منتجات محاسبية
104392562083	84019798266	76913823559	المجموع 2
			الخصوم الجارية
115552697471	163888287856	101738723881	موردون و حسابات
			مستقدمة
79718790855	65385049227	70838933471	ضرائب
177210615676	108008635155	376372982816	ديون اخرى
372482104002	337281972238	548950640168	المجموع 3
1469008848584	1273316453103	1323693387187	المجموع العام

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية الشركة

- التعليق حول الانتقال من ميزانيه المحاسبية الى الميزانيه الماليه

-

• الاصول:

التبittات المعنويه ثابتة خلال 3 سنوات على عكس التبتتات الماديه. نلاحظ ان هناك انخفاض في خزيتها.

• الخصوم:

هناك ارتفاع في ما يخص الكفاءات والاحتياطات, اما النتيجة الصافيه ارتفعت بنسبه متوسطه وهذا يدل على الربح الذي تحققه الشركه قروض وديون ماليه انخفضت بنسبه كبيره, وهذا يدل على ان المؤسسه قامت بتسديد جزء من ديونها ارتفاع في الضرائب السبب يعود في زياده ربحها.

II.3.2. الميزانيات الثابته المختصره لسنوات 2014-2015-2016

- الجدول رقم 8 يوضح الميزانية المختصره الماليه لسنة 2014

المبالغ	الاصول
450413717145	الاصول الثابته
450413717145	الاستثمارات
0	اصول ثابتة اخرى
873279670042	اصول متداولة
270512464925	قيم الاستغلال
/	قيم ثابتة التحقيق
48488396040782	قيم جاهزة
1323693387187	المجموع
المبالغ	الخصوم
	الاموال الدائمة
697828923460	الاموال الخاصة
76913823559	ديون طويلة الاجل
548950640168	ديون قصيرة الاجل
1323693387187	المجموع

المصدر: بناء شخصي استنادا الى الميزانية الماليه المفصله

- الجدول رقم 9 يوضح الميزانية المختصرة الماليه لسنة 2015

المبالغ	الاصول
456418305358	الاصول الثابتة
456418305358	الاستثمارات
0	اصول ثابتة اخرى
816898147745	اصول متداولة
258542694095	قيم الاستغلال
/	قيم قابلة التحقيق
432963598492	قيم جاهزة
1273316453103	المجموع

المبالغ	الخصوم
	الاموال الدائمة
852014682599	الاموال الخاصة
840197982666	ديون طويلة الاجل
337281972235	ديون قصيرة الاجل
1273316453103	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية الشركة

- الجدول رقم 10 يوضح الميزانية الماليه المختصرة لسنة 2016

المبالغ	الاصول
43916309245	الاصول الثابتة
43916309245	الاستثمارات
0	اصول ثابتة اخرى
103492539339	اصول متداولة
303487134936	قيم الاستغلال
/	قيم قابلة التحقيق

597783657950	قيم جاهزة
1469008848584	المجموع

المبالغ	الخصوم
	الاموال الدائمة
992134182499	الاموال الخاصة
104392562083	ديون طويلة الاجل
372482104002	ديون قصيرة الاجل
1469008848584	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية الشركة

II. 4.3 تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة

فيها يقوم بدراسة اهم النسب المالية والملخصه في الجدول التالي:

2016	2015	2014	طريقة حسابها	
0.32	0.33	0.47	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$	نسبة الاقتراض
3.34	2.79	2.94	$\frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الجارية}}$	نسبة التمويل الدائم
2.26	1.86	1.54	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{اصول غير جارية}}$	نسبة التمويل الخاص
1.61	1.66	1.59	$\frac{\text{اصول جارية}}{\text{خصوم جارية}}$	نسب السيولة العامة
24.11	24.92	28.51	$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{خصوم جارية}}$	نسبة السيولة الجاهزة
1.61	1.66	1.62	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	نسبة الاستقلالية العامة

10.34	12.35	5.70	$\frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{مجموع الديون}}$	نسبة الملاءمة العامة
0.32	0.33	0.47	$\frac{\text{اصول متداولة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$	نسبة قابلية السداد
2.34	1.95	1.82	$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ميزانية الشركة

• التعليق

من خلال الجدول نجد ان :

1. نسبة الاقتراض اصغر من 0.5 , فيعني ان قيمه الاصول الثابتة اكبر من قيمه الاصول الكليه , ويعني

ذلك ان الاستثمارات مرتفعه خاصه عند حدوثها , وبالتالي تعطي امكانيه تحسين مردوديه المؤسسه (مؤسسه صناعيه) .

2. نسبة التمويل الدائم اكبر من 1 , و هذه الاموال الدائمه تغطي الاصول الثابته , وهي تعتبر على مدى تمويل الاموال الدائمه للاصول الثابته .

3. نسبة التمويل الخاص اكبر من 1 , لان المؤسسه تمول قيمتها الثابته بواسطه اموالها الخاصه , وهي الحاله المثلى , وتعتبر هذه النسبه على مدى تغطيه المؤسسه لاصولها الثابته بواسطه اموالها الخاصه .

4. نسبة التداول اكبر من 1 , و معناه ان المؤسسه تتمتع بسيوله كبيره , وبالتالي يمكنها مواجهه الالتزامات الماليه القصيره الاجل , بمعنى اخر انها قادره على الدفع .

5. نسبة السيوله الجاهزه : من خلال الجدول نلاحظ انها محصوره بين 20% , و 30% , ففي هذه الحاله , السيوله الجاهزه في حالتها المثلى .

6. نسبة الاستقلالية العامة . نلاحظ ان الاستقلاليه العامه في السنوات الثلاث أكبر من 0 , تعبر عن مدى استقلاليه المؤسسه ماليا , ومدى اعتمادها على اموالها الخاصه.
7. من خلال الجدول نجد ان نسبة السيوله العامه 1.62 في 2014, ثم ارتفعت الى 1.66 سنه 2015 , ثم انخفضت الى 1.61 في 2016 , بما ان هذه النسب في السنوات الثلاث محل الدراسه أكبر من المقياس المناسب للسيوله (1.1) , وهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبه للمؤسسه.
8. من خلال الجدول نجد ان نسبة الملائمه العامه في السنوات (2014- 2015- 2016) اقل من 20% , يعني ان هذا على انهم قادرون على اغلاق التزامات الديون طويله الاجل عند استحقاقها باستخدام دخل التشغيل.
9. نسبة السيوله الحاليه : نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة السيوله الحاليه محصوره بين 1.5 و 3 , وهذا يشير الى ان السيول الجاريه تقيس مدى قدره شركه على سداد خصومها القصيره الاجل , بواسطه اصولها القصيره الاجل بشكل عام بطريقه جيده .

5.3.II حساب TN , BFR , FRLE

▪ حساب FRLE :

جدول رقم 12 :

2016	2015	2014	البيان
1043925620.83	84197980.66	7691382535.59	PNC
12797045779.7	12577143754.4	123430936058	ANC
1	8		
-	-	-	FRLE=PNC
11753120158.8	12492945773.8	115733614449	-ANC
		0	

- التعليق

FRLE سالب يعني اصغر من الصفر ; يشير هنا الى ان المؤسسه عجزت عن تمويل استثماراته و باقي الاحتياجات الماليه باستخدام مواردها الماليه الدائمه , وبالتالي فهي بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها الدائمة.

- التعليق

من خلال الجدول , نجد ان نسبة الملاءمه العامه في السنوات 2014-2015-2016 اقل من 20 بالمئة , يعني هذا على انهم غير قادرين على اغلاق التزامات الديون طويله الاجل عبر استحقاقها باستخدام التشغيل دخل التشغيل.

بما ان الاستقلاليه العامه في السنوات الثلاث اكبر من صفر , تعبر عن مدى استقلالية المؤسسه ماليا , ومدى اعتمادها على اموالها الخاصه.

من خلال الجدول نجد ان نسبة السيوله العامه 1,62 سنه 2014 , ثم ارتفعت الى 1.66 سنة 2015 , ثم انخفضت الى 1.61 سنة , 2016 بما ان هذه النسب في السنوات الثلاث محل الدراسه اكبر من المقياس المناسب للسيوله (1,1), يعتبر مؤشر جيد بالنسبه للمؤسسه , حيث يدل على ان المؤسسه تسدد التزاماتها , وان الاصول المتداوله تغطي الخصوم المتداوله في ثلاث سنوات ,

▪ **BFR** (احتياجات راس المال العام) (احتياجات راس المال العامل **besoin en fond de roulement**)

2016	2015	2014	البيان
1327534866.	29783393132	31019483945	Stock
77	7	8	

2246112519. 61	18563743062 8	1146169324. 92	Creances
2219368542. 31	1711597584. 69	3763729808. 16	Dettes
2219368542. 31	253616038.8 2	489387891.3 4	(stocks+CREANC E) dettes

- التعليق

نلاحظ ان احتياج راس المال العام موجبته خلال السنوات الثلاث, وهذا يفسر ان احتياجات التمويل للمؤسسه اكبر من مواردها, وهذا يعني انها سوف تعتمد على مواردها الماليه طويله المدى لتمويل احتياجات التمويل او الاعتماد على الموارد الماليه قصيره المدى المكمله .

حساب TN الخزينه الصافيه (TRESOIRERIE NETTE)

2016	2015	2014	البيان
-1175312158.8	-	-	FR
2219368542.31	12492945773.8	11573961444.9	BFR
-	-1501656808.6	-1205349336.2	TN=FR- BFR
3394680701.11			

- التعليق

نلاحظ ان الخزينه سالبه في السنوات الثلاث, وهذا يدل على ان المؤسسه بحاجه الى موارد ماليه لتغطيه الاحتياجات المتزايد من اجل استمرار النشاط .

على ضوء المعطيات المقدمة من طرف اداره المؤسسه, قمنا باجراء بعض التعديلات على الميزانيه المحاسبيه, حيث سنقوم في هذا المبحث بدراسه مقارنة المقاربه للميزانيه الماليه خلال الثلاث سنين.

خلاصة الفصل

نظرا للهدف التي تسعى اليه المؤسسة و هو البقاء و الاستمرارية و تحقيق المزيد من الأرباح و الوصول الى الأهداف المسطرة و جب علينا القيام بالتحليل المالي , و لهذا فقد حاولنا التعرف على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاسمنت بني صاف , حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي باستخدام مؤشرات التوازن و النسب المالية خلال فترة الدراسة 2014-2015-2016 و من النتائج المتوصل اليها هي :

- عدم لجوء الى البنك نظرا للسيولة التي بحوزتها
- لا تتمتع الشركة باستقلالية كبيرة لانها تعتمد على ديون قصيرة الاجل و الديون طويلة الاجل و منه فان التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرارات المالية حيث انه يعتبر منبع المعلومات و كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرارات في المؤسسة

خاتمة

خاتمة عامة:

يعتبر اتخاذ القرار داخل المؤسسة امرا ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبه نشاطها، وتحقيق الاهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا انا احد اهم الادوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي الا وهو التحليل المالي، والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة، واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والتي يفترض ان يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يأتي لها ذلك الا باعتمادها على ادوات التسيير الحديثة، معتمده على التحليل والتشخيص المالي.

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيله لاتخاذ القرار، كون المعلومة المحاسبية اداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل اي مؤسسه مهما اختلف طابعها القانوني، او القطاع الذي تنتمي اليه. كما يمثل المرآه التي تظهر من خلالها المؤسسة امام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده، كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، كون التحليل ناتج عن تركيبه من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسه معينه متعددة الابعاد (اجتماعيه اقتصاديه قانونيه.....).

ان البعد المالي يحتل الصدارة، خاصة في مثل هذه الدراسات، لان عمليه التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن اسباب الضعف في المؤسسة، ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، ونقاط القوة وتدعيمها من خلال قراراته، وبما ان اغلب المؤسسات تشكو من نقص او تدهور في اتخاذ القرارات المناسبة، لذا اصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشره لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة، كون هذه الأخيرة مراتها الحقيقية.

• نتائج اختبار الفرضيات

يعتبر التسيير المالي احد الركائز لبقاء المؤسسة واستمراريتها.

تستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، كأحد ادوات التسيير المالي في المؤسسة، لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصادر التمويل، وتغطيه ديونها واحتياجاته واتخاذ قرارات الاستثمار.

التسيير المالي هو احد المعطيات فقط التي تمكن للمسيرين في اتخاذ القرارات المناسبة

يعتمد التسيير المالي على القوائم المالية النهائية, حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة الا بعد الانتهاء من انجازها

• نتائج الدراسة

التسيير المالي يعد عملية دقيقة ومدروسة، تسعى الى تعزيز القرارات التي اثبتت القوائم المالية نجاحها، وتعديل القرارات التي بين وجود ثغرات فيها .

يعتبر التسيير المالي نظاما لتشغيل البيانات والمعلومات، ويوضحان العديد من التغييرات من بنود الميزانية وجدول حسابات النتائج، سواء بالزيادة او النقصان والقيم المطلقة كل منها، لذا ينبغي على المحلل المالي ان يستفيد من تلك المعلومات، من خلال ايجاد العلاقات بين عناصر الميزانية، وجدول حساب النتائج، والربط بين التغييرات، وايجاد تفسير منطقي لها، ولما يمكنه من الوصول الى نتائج ذات اهمية، تخدم عملية التحليل في اتخاذ القرار .

ان التسيير المالي نظام معلومات , ومخرجات النظام المحاسبي يشكل القاعدة الأساسية لمدخلات ذلك النظام، التي تعد قاعده معلوماتية ذات فائدة كبيرة للمستخدم، تمكنه من اتخاذ القرارات، اعتمادا على جودة المعلومات التي تحكمها خصائص متعددة، فعند توافر خصائص المعلومات الرئيسية والثانوية مجتمعة في المعلومات، يؤدي الى زياده منفعيه وفعالية القوائم المالية المنشورة لكافه مستخدميها، بمن فيهم المحلل المالي، وكذا التقليل من الجهول، وعدم التأكد، والحصول على نتائج مرضيه.

ان اساليب وتقنيات التحليل المالي يكمل بعضها البعض , ولا يمكن استبدال اسلوب او اداه مكان اخرى، فكل منها تقيس ظاهرة معينة وتحقق هدفا معينا، كلها لازمه للوصول الى صوره واضحه، وكامله لحاله المؤسسة الاقتصادية وانشطتها المختلفة خلال فتره معينه .

● الاستنتاجات

في ظل دراستنا توصلنا الى الاستنتاجات التالية .

- التحليل المالي هو نقطه بداية للتخطيط للعمليات المستقبليه.
- المؤسسة في وضعه ماليه سيئة، وهذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها لسنة 2014-2015-2016، والتي تظهر نتائج سلبيه.
- المؤسسة غير متوازنة ماليا
- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاث راس مال عامل موجب , فالمؤسسة تستطيع ان تمول من اصولها المتداولة بأموالها الخاصة.

● التوصيات

- لتحقيق اهداف التحليل المالي بدقه ومصداقية، لابد من توفير مدخلات دقيقه لعملية التحليل المالي، او مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات تصاعديا من خلال ايجاد البيانات، التي اعتبرت الأولية لعملية التحليل .
- يجب توفير المعلومات الضرورية واللازمة لدورها الفعال في اتخاذ القرارات المالية وتحسين جوده المعلومات.
- ضرورة تكامل اركان انظمه المعلومات المحاسبية والإدارية، والتحليل المالي، مما يؤدي الى توفير معلومات واقعيه ودقيقة، وفي الوقت المناسب تكون قادرة على تحديد كفاءه وفعالية الإدارة، و ابراز صوره المركز المالي، وجدول حسابات النتائج بصورتهم الحقيقية، بحيث يعبران عن الاحداث المالية التي تمت بالفعل، والمحتملة اعتمادا على معايير الافصاح.
- ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عمله مكافحه الفساد الاداري والمالي، عن طريق تقييم المؤسسة، وذلك من خلال استخدام ادوات لتحليل المختلفة التي تم ذكرها، فيمكن كشف التجاوزات عن طريق

مقارنه تكاليف النشاط او مشروع معين، على انشطه مماثله لشركات منافسه، او المقارنة مع شركات تعمل ضمن نفس القطاع التجاري او الصناعي، ومن ثم تحديد الانحرافات، والبحث عن الاسباب والتعديلات اللازمة.

• افاق البحث

تناولنا من خلال هذا الموضوع: " استعمال المنطق المبهم في التسيير المالي، للمساعدة على ترشيد القرارات بالمؤسسات الاقتصادية " وذلك نظرا لأهميته، غير ان هناك عناصر كثيرة تبقى بحاجة الى دراسة وتحليل نذكر منها :

- تأثير سلوك متخذ القرار على فعالية النتائج التحليل المالي.
 - تأثير التغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية، على توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار.
- و في الختام يمكن القول ان التحليل المالي لا يمكن الاستغناء عنه كونه مرآة عاكسه لنشاط المؤسسات، مما يمكن المستثمرين من اختيار المؤسسة المراد الاستثمار في اسهمها .

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

1. الكتب:
2. بوشاشي بوعلام، 1997، المتميز في التحليل المالي و تحليل الاستغلال الجزائر دار هومة للنشر
3. خليل محمد حسين الشماع، مبادئ إدارة الأعمال، مؤسسة، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد .
4. شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2000.
5. عبد الغفار حقي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل إتخاذ القرارات، الإسكندرية مكتب العربي الحديث.
6. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
7. عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية) منهج تحليلي شامل، (ليبيا-الجامعة امفتوحة 1997.
8. كمال أل شيب دريد 2007، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، الأردن، دار المناهج للنشر و التوزيع .
9. نجم عبد الله الحميدي، سلون أمين السامرائي العيد، نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2005.
10. نواف كنعان، إتخاذ القرارات بين النظرية و التطبيق الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2009.
11. يوسف بومدين، فاتح ساحل، تسيير المالي للمؤسسة، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2016.
12. محمد الضريفي، القرار الإداري ونظم دعمه، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، لاسكندرية، مصر، 2007.
13. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية و التطبيقية، دار وائل للنشر، ط3، الأردن 2013 .
14. الزغبي هيثم محمد، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن .
15. بن مالك عمار، دور المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت سعودية 2006- 2010. مذكرة لنيل شهادة ماجستير 2010-2011 .
16. بنية حيزية، دور الأساليب الحجيتة للتحليل المالي في تطوير عملية تقديم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، علوم التسيير، جامعة المدينة 2016/2017 .
17. ثابت عبد الرحمن إدريس، إدارة الأعمال نظريات و نماذج و تطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2001.
18. جميل أحمد توفيق، 2002، الإدارة المالية، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة و النشر .
19. حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار جزائر، بن عكنون 2010، .

قائمة المصادر والمراجع

20. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2004، .
21. خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة و التحليل المالي، دار النشر 2011 .
22. داداي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسير، جزء أول، الجزائر، دار المحمدية العامة 1988 .
23. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، وائل للنشر، ط 4 عمان، 1998.
24. سيد الهواري، الإدارة المالية، منهج إتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، ط 6، مصر 1996.
25. شعيب شنوف: التحليل المالي الحديث، طبقا لمعايير الدولية لإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، ط 1، الأردن 2012.
26. عبد الحليم كراجة وآخرون الإدارة وتحليل المال، الطبعة الثانية، دار صنعاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2006.
27. علي خلف الله، التحليل المالي للرقابة الأداء و كشف الإنحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي الأردن ط، 2015، .
28. مبارك لسوس: التسير المالي تحليل نظري، ديوان المطبوعات الجامعة بن عكنون، الجزائر.
29. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005.
30. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي عمان 2004 .
31. أيمن الشنطي، عامر عبد الله شقر مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البلدية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
32. جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980
33. عبد الحكيم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار الصفاء للنشر، ط 1، عمان، 2000، ص 143
34. عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي: التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة: الطبعة العربية، دار البازوري العملية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008،
35. مفلح عقل، مقدمة في إدارة المالية وتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000 .

المذكرات:

1. شعشوع أحمد، دور التحليل المالي في إتخاذ قرارات الإستثماردراسة حالة المؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف 2000-2019،مذكرات لنيل شهادة دكتوراه، 2010.
2. اليمين سعادة، لإستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، سطيف، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2009.
3. تودرت آعلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة جزائر-2009.
4. جحنين كريمة، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و ترشيد قرارات الإستثمار في البورصة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصيريات NCA روية " مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر 2013، 3-2014.
5. محمد الصالح عشوائية، التحليل المالي مذكرة نيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
6. حليلة خليل الجرحاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية لتبؤ بأسعار الأسهم،رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة .
7. عمار أكرم عمر طويل مدى إعتقاد المصاريف التجارية على التحليل المالي للتبؤ بالتعثر و دراسة ميدانية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، لنيل مذكرة الماجستير في المحاسبة و التمويل كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، سبتمبر 2008 .
8. ناصر محمد علي المهجلي، خصائص المعلومات المحاسبة و أثرها في إتخاذ القرارات،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009.
9. بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير-علوم تجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2009.
10. بن يوسف مريم التحليل المالي و دوره في إتخاذ القرارات المالية ،دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية،مذكرة لنيل ماجستير جامعة بليدة، 2015
11. بوشارب خالد، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في إتخاذ القرار الإنتاجي،(رسالة ماجستير غير منشورة،تخصص الأساليب الكمية في التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير،جامعة محمد حيضر، بسكرة 2014 .
12. فكير سامية: أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد scf،في تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر،مذكرة ماجستير،جامعة جزائر 2009 .

الكتب باللغة الأجنبية:

Béatrice et Francis Grandguillot ; « l'essentiel de l'analyse Financière » ;
14^oéditio ,France 2017.

Pievre canso Hemicic ,gestion financière de l'entreprise, Edition, Du-
nov, Paris 1999 .

المجلات:

علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء، دراسة تحليلية لبيانات المالية، شركة الخزف السعودية،
منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2006.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

GRUPE GICA
SOCIETE DES CIMENTS DE BENI SAF

BILAN - ACTIF

Exercice clos le 31/12/2016

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N Brut	N Amortissements	N Pertes de valeurs	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS						
Ecarts d'acquisition - Goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles		1 035 044 623,11	13 890 684,49	741 527 027,03	279 626 911,59	273 610 002,87
Logiciels informatiques acquis et assimilés		1 035 044 623,11	13 890 684,49	741 527 027,03	279 626 911,59	273 610 002,87
Concessions et droits similaires					0,00	0,00
Immobilisations corporelles		11 051 341 433,76	7 683 332 538,68	0,00	3 368 008 895,08	3 487 849 392,35
Terrains		109 093 269,95	92 280 033,80		16 813 236,15	19 957 510,38
Bâtiments		1 529 873 078,08	1 360 798 286,18		169 074 791,90	176 930 331,35
Installations techniques, Matériel et outillage		8 868 504 569,77	5 801 282 082,02		3 067 222 487,75	3 205 691 714,96
Autres immobilisations corporelles		543 870 515,96	428 972 136,68		114 898 379,28	85 269 835,66
Immobilisations en concession					0,00	
Immobilisations encours		439 675 008,04			439 675 008,04	598 480 932,43
Immobilisations financières		100 522 328,74	0,00	329 212,00	100 193 116,74	79 290 753,73
Titres mis en équivalence					0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées					0,00	0,00
Autres titres immobilisés					0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		100 522 328,74		329 212,00	100 193 116,74	79 290 753,73
Impôts différés actif		161 659 161,00			161 659 161,00	124 951 972,20
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 788 242 554,65	7 697 223 223,17	741 856 239,03	4 349 163 092,45	4 564 183 053,58
ACTIF COURANT						
Stocks et encours		3 130 267 086,56		95 395 737,20	3 034 871 349,36	2 585 426 940,95
Créances et emplois assimilés		1 330 623 219,23	0,00	2 405 754,70	1 328 217 464,53	1 253 918 551,58
Clients		480 027 768,80		2 235 754,70	477 792 014,10	439 738 948,65
Autres débiteurs		334 003 531,56		170 000,00	333 833 531,56	190 783 447,69
Impôts et assimilés		516 591 918,87			516 591 918,87	623 396 155,24
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés		5 977 836 579,50			5 977 836 579,50	4 329 635 984,92
Placements et autres actifs financiers courants					0,00	0,00
Tresorerie		5 977 836 579,50			5 977 836 579,50	4 329 635 984,92
TOTAL ACTIF COURANT		10 438 726 885,29	0,00	97 801 491,90	10 340 925 393,39	8 168 981 477,45
TOTAL GENERAL ACTIF		23 226 969 439,94	7 697 223 223,17	839 657 730,93	14 690 088 485,84	12 733 164 531,03

GROUPE GICA
SOCIETE DES CIMENTS DE BENI SAF

BILAN - PASSIF

Exercice clos le 31/12/2016

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 800 000 000,00	1 800 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		6 146 396 825,99	4 742 699 234,60
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		2 007 003 415,03	1 934 856 357,48
Autres capitaux propres - Report a nouveau		-32 058 416,03	-52 408 766,09
Part de la société consolidante (1)			
Parts des minoritaires (1)			
TOTAL I		9 921 341 824,99	8 425 146 825,99
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		117 675 996,04	163 968 793,76
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		926 249 624,79	676 229 188,90
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 043 925 620,83	840 197 982,66
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 155 526 974,71	1 102 371 645,42
Impôts		797 187 908,55	653 850 492,27
Autres dettes		1 772 106 156,76	1 711 597 584,69
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		3 724 821 040,02	3 467 819 722,38
TOTAL GENERAL PASSIF		14 690 088 485,84	12 753 164 531,03

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

قائمة الملاحق

GRUPE GICA
SOCIETE DES CIMENTS DE BENI SAF

BILAN - ACTIF Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N Brut	N Amortissements	N Peres de valeurs	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles	2.1.1	1 026 169 623,11	11 032 593,21	741 527 027,03	273 610 002,87	11 236 616,49
Logiciels informatiques acquis et assimilés		21 169 621,11	(11 032 593,21)		10 137 027,90	11 236 614,49
Concessions et droits similaires		1 005 000 002,00		741 527 027,03	263 472 974,97	2,00
Immobilisations corporelles	2.1.2	10 747 873 261,01	7 260 023 868,66	0,00	3 487 849 392,35	3 458 900 934,88
Terrains		109 093 269,95	89 135 759,57		19 957 510,38	23 784 375,20
Bâtiments		1 524 461 365,04	1 347 531 033,69		176 930 331,35	189 090 090,93
Installations techniques, Matériel et outillage		8 625 497 035,96	5 419 805 321,00		3 205 691 714,96	3 161 560 672,35
Autres immobilisations corporelles		488 821 590,06	403 551 754,40		85 269 835,66	84 465 796,40
Immobilisations en concession					0,00	
Immobilisations en cours	2.1.3	598 480 932,43			598 480 932,43	848 669 016,43
Immobilisations financières	2.1.4	79 667 965,73	0,00	377 212,00	79 290 753,73	59 723 120,02
Titres mis en équivalence					0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées					0,00	0,00
Autres titres immobilisés					0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		79 667 965,73		377 212,00	79 290 753,73	59 723 120,02
Impôts différés actif	2.1.5	124 951 972,20			124 951 972,20	125 607 483,63
TOTAL ACTIF NON CO		12 577 143 754,48	7 271 056 461,87	741 904 239,03	4 864 183 053,55	4 504 137 171,45
ACTIF COURANT						
Stocks et en cours	2.2.1	2 978 819 313,27		393 412 372,32	2 585 426 940,95	3 708 124 649,25
Créances et emplois assimilés	2.2.2	1 256 374 306,28	0,00	2 455 754,70	1 253 918 551,58	1 143 711 643,35
Clients	2.2.2-A	441 974 703,33		2 235 754,70	439 738 948,63	563 343 063,31
Autres débiteurs	2.2.2-B	191 003 447,69		220 009,40	190 783 447,69	174 284 821,41
Impôts et assimilés	2.2.2-C	623 396 155,24			623 396 155,24	406 083 758,63
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés	2.2.3	4 329 635 984,92			4 329 635 984,92	4 883 960 407,82
Placements et autres actifs financiers courants					0,00	0,00
Trésorerie		4 329 635 984,92			4 329 635 984,92	4 883 960 407,82
TOTAL ACTIF COURANT		8 564 849 604,47	0,00	395 868 127,02	8 168 981 477,97	8 732 796 700,42
TOTAL GENERAL ACTIF		21 141 993 358,95	7 271 056 461,87	1 137 772 366,05	12 733 164 531,52	13 236 933 871,87

GROUPE GICA
SOCIETE DES CIMENTS DE BENI SAF

BILAN - PASSIF

Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	3.1.1	1 800 000 000,00	1 800 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	3.1.2	4 742 699 234,60	3 481 324 076,53
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3.1.3	2 029 856 357,48	1 711 533 764,20
Autres capitaux propres - Report a nouveau	3.1.4	-52 408 766,09	-14 568 606,13
Part de la société consolidante (1)			
Parts des minoritaires (1)			
TOTAL I		8 520 146 825,99	6 978 289 234,60
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	3.2.1	163 968 793,76	189 071 578,55
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	3.2.2	676 229 188,90	580 066 657,04
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		840 197 982,66	769 138 235,59
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	3.3.1	1 638 882 878,56	1 017 387 238,81
Impôts	3.3.2	653 850 492,27	708 389 334,71
Autres dettes	3.3.3	1 080 086 351,55	3 763 729 828,16
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		3 372 819 722,38	5 489 506 401,68
TOTAL GENERAL PASSIF		12 733 164 531,03	13 236 933 871,87

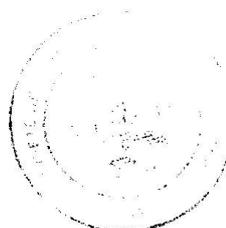
(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

قائمة الملاحق

GROUPE GICA
SOCIETE DES CIMENTS DE BENI SAF

BILAN - ACTIF

Exercice clos le 31/12/2014

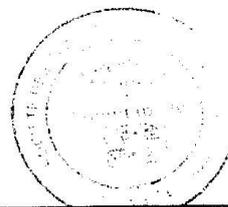


DESIGNATION DES COMPTE	NOTE	N Brut	N Amortissements	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Excédent d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	2.1.1	1 025 362 123,11	1 014 125 506,62	11 236 616,49	13 174 452,42
Immobilisations corporelles	2.1.2	10 283 197 725,39	6 824 296 790,51	3 458 900 934,88	3 773 125 419,95
Terrains		109 093 269,95	85 308 894,75	23 784 375,20	27 611 200,00
Bâtiements		1 523 171 365,01	1 334 081 274,11	189 090 090,93	183 491 450,25
Autres immobilisations corporelles		8 650 933 090,43	5 404 906 621,65	3 246 026 468,78	3 862 112 759,65
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	2.1.3	848 669 016,43		848 669 016,43	789 155 353,06
Immobilisations financières	2.1.4	60 263 332,02	540 212,00	59 723 120,02	49 588 643,52
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		60 263 332,02	540 212,00	59 723 120,02	49 588 643,52
Impôts différés actif	2.1.5	125 607 483,63		125 607 483,63	107 106 124,89
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 343 099 680,58	7 838 962 509,13	4 504 137 171,45	4 732 149 992,84
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	2.2.1	3 101 948 394,58	396 823 745,33	2 705 124 649,25	2 933 149 267,00
Créances et emplois assimilés	2.2.2	1 146 169 324,92	2 457 681,57	1 143 711 643,35	1 093 650 336,25
Clients	A	565 589 744,88	2 237 681,57	563 343 063,31	487 435 267,10
Autres débiteurs	B	174 504 821,41	220 000,00	174 284 821,41	278 962 120,28
Impôts et assimilés	C	406 083 758,63		406 083 758,63	327 252 948,87
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés	2.2.3	4 883 960 407,82		4 883 960 407,82	3 750 516 367,51
Placements et autres actifs financiers courants					2 400 000 000,00
Trésorerie		4 883 960 407,82		4 883 960 407,82	1 650 516 367,51
TOTAL ACTIF COURANT		9 132 078 127,32	399 281 426,90	8 732 796 700,42	7 777 315 970,80
TOTAL GENERAL ACTIF		21 475 177 807,90	8 238 243 936,03	13 236 933 871,87	12 509 465 963,64

GROUPE GICA
SOCIETE DES CIMENTS DE BENI SAF

BILAN - PASSIF

Exercice clos le 31/12/2014



DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	3.1.1	1 800 000 000,00	1 800 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	3.1.2	3 481 324 076,53	4 126 533 877,74
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3.1.3	1 711 533 764,20	1 452 525 559,21
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-14 568 606,13	
Part de la société consolidante (1)			
Parts des minoritaires (1)			
TOTAL I		6 978 289 234,60	7 379 059 436,95
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	3.2.1	189 071 578,55	129 432 780,95
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	3.2.2	580 066 657,04	582 784 006,58
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		769 138 235,59	712 216 787,53
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	3.3.1	1 017 387 238,81	681 778 933,16
Impôts	3.3.2	708 389 334,71	468 779 772,99
Autres dettes	3.3.3	3 763 729 828,16	3 267 631 053,01
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		5 489 506 401,68	4 418 189 739,16
TOTAL GENERAL PASSIF		13 236 933 871,87	12 509 465 963,64

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوع استعمال المنطق المبهم في التسيير المالي، للمساعدة على ترشيد القرار بالمؤسسات الصناعية، ولتحقيق اهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار من خلال ادواته الاكثر استخدام، حيث تم التوصل الى الجانب النظري للدراسة، اما الاطار العملي فقد اعتمد على اعداد دراسة تحليليه للوضع المالي الوضعية المالية مؤسسه صناعيه لشركه الاسمنت بني صاف .

وقمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي للوصول الى اهداف هذه الدراسة، وقد خلصت الدراسة الى مجموعه من النتائج اهمها: التسيير المالي هو نقطه بداية للتخطيط للعمليات المستقبلية، كما يقوم الاداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة، للحكم على مكانه المؤسسة ووضعتها المالية، كما أن المؤسسة في وضعيه سيئة من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها لسنة 2014 – 2015 – 2016 - والتي تظهر نتائج سلبية.

المؤسسة غير متوازنة ماليا

الكلمات المفتاحية: التسيير المالي، اتخاذ القرارات، ادوات التحليل المالي، القوائم المالية .

RESUME

Cette étude a porte sur le thème du rôle l'analyse financière dans le processus de l'institution Economique, et pour réaliser l'objectif d'étude ; et répondre a ses questions nous nous appuyés sur la collecte des informations sur l'analyse financière, Le processus a travers les termes plus courant utilise de prise décision a été atteint ; la partie théorique ; et pour la partie pratique a été adopte dans la préparation d'une étude analytique de la situation financière le l'institution générale S.C.I.P.S de BENI SAF.

Nous avons également utilisé l'approche descriptive ; et analytique pour réalisé les objectifs de cette étude , Ces études conclu avec un total résultat y compris :

- L'analyse financière est un pont de départ pour la planification des opérations futures, .L'élévation de la performance financière est basée sur la détermination de l'importance entre les résultats ; et les ressources utilisées pour juger de la situation financière et de la position de l'institution., L'institution est un mauvaise position financière à travers ses donnes comptables pour l'année 2014 - 2015- 2016 , L'entreprise est financièrement déséquilibrée

LES MOTS CLES: l'analyse financière, la prise de décision, l'outils d'analyse financière , l'état financière.